الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة **١٠٥**

الثلاثاء، ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة إسبينوسا غارسيس . . . . . (إكوادور)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٦٨ من جدول الأعمال (*تابع*)

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

(أ) **الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي**

مشروع القرار (A/73/L.96/Rev.1)

مشروع التعديل (A/73/L.112)

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين لعرض مشروع القرار A/73/L.96/Rev.1.

السيد أبو شاويش (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، يشرفني أن أعرض أمام الجمعية العامة مشروع القرار المعنون ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“ على النحو الوارد في الوثيقة A/73/L.96/Rev.1.

يبرز مشروع القرار التقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في تنفيذ برامجها ومشاريعها المختلفة بدعم من الشركاء في التنمية. ويوفر مشروع القرار بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا رؤية نافذة لما أحرزته أفريقيا منذ أن اتخذت الجمعية العامة القرار السابق بشأن هذا الموضوع (القرار ٧٢/٣١٠) ويسلط الضوء بشكل مباشر على المجالات التي تحتاج إلى الدعم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

لقد كان عاما قياسيا من نواح عديدة من حيث ما حققته أفريقيا. ويعيد مشروع القرار كذلك التأكيد على أهمية الدعم الدولي والتنمية. ويشكل إحراز تقدم في التنمية ودعم التنمية جانبين حيويين يكفلان تنفيذ الأهداف الطموحة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهما يرتبطان بخطة الاتحاد الأفريقي لعام

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها. ونعتقد أنهما سيؤديان في نهاية المطاف إلى تمكين قارتنا وشعوبها من القضاء على الفقر. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتذكير بأن خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ تحدد مخطط التنمية في أفريقيا حتى عام ٢٠٦٣، وهي مُقسمة إلى خطط تنفيذ مدة كل منها ١٠ سنوات. وتتناول الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) ومشروع القرار الروابط الإنمائية بشكل مباشر.

وشهدنا في هذا العام انفتاحا أكبر في علمية صياغة النص بهدف تبسيط النص وجعله أكثر تركيزا. وعلاوة على ذلك، اهتمت المجموعة بالتعبير عن أهم المستجدات، بما في ذلك قرار مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ بتغيير اسم وكالة التخطيط والتنسيق للشراكة الجديدة إلى ”وكالةَ الاتحاد الأفريقي للتنمية – الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا“ ودخول الاتفاق بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز النفاذ في ٣٠ أيار/مايو.

ويحافظ مشروع القرار على التوازن الإيجابي بين الإجراءات التي تتخذها الحكومات الأفريقية ودعم المجتمع الدولي ويعززه. وفي ذلك الصدد، هناك حاجة إلى التشديد على دور المجتمع الدولي في تلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة للقارة. وبدلا من تأييد ذلك التوازن الهام، شهدنا للأسف ما لا يمكن اعتباره سوى محاولة متعمدة تستهدف الإضعاف الشديد لمشروع القرار هذا الذي اعتُمد بتوافق الآراء خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ حتى العام الماضي. وتعتقد المجموعة أن هذا النهج يتعارض مع الشعور المُعبر عنه في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تُكمل تماما خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. ويستهدف مشروع القرار إبراز الاتساق والتنسيق في تنفيذ الخطتين اللتين يجب أن يُنظر إليهما في سياق واحد.

غير أنني أود أن أضيف أننا كنا نود أن نرى المزيد بشأن الشواغل المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا، وبصفة خاصة ضآلة حصة أفريقيا من حجم التجارة الدولية. ومن المجالات الأخرى التي سُلط عليها الضوء الأمثلة الواضحة للتقدم المحرز، ولا سيما من خلال التعاون بين البلدان الأفريقية من أجل الترويج للشراكات المبتكرة بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع الهياكل الأساسية. ونأمل ألا يتم التخفيف من الصياغة المتعلقة بهذا الجانب في مشاريع القرارات المستقبلية. وتأمل المجموعة في أن ترى تعزيزا للأمثلة التي تثبت أن أفريقيا ككل تسير على الطريق الصحيح.

ويتمثل هدف المجموعة الأساسي من مشروع القرار هذا وغيره في التوصل إلى توافق في الآراء. ويساور المجموعة قلق عميق إزاء طرح مشروع القرار هذا الذي يهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة في أفريقيا ويبرهن على التقدم المحرز في أفريقيا للتصويت في الجمعية العامة. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى التصويت مؤيدة لمشروع القرار.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن شكري لممثلي بنن ومصر وسيراليون على دورهم الجدير بالثناء كمنسقين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأود أيضا أن أشكر ممثل الجزائر على دوره في تيسير المشاورات بشأن مشروع القرار وتواصله الممتاز لتقديم نص متوازن لاعتماده.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أقدم تنقيحا شفويا للفقرة ٤٦ من مشروع القرار. ففي السطر السادس بعد عبارة ”وفقا لأولوياتها وخططها الوطنية“، ينبغي الاستعاضة عن الفاصلة بفاصلة منقوطة. كما ينبغي حذف عبارة ”وأن ماهية“ التي ترد قبل ”التعاون فيما بين بلدان الجنوب“. وقد أُدخل هذا التنقيح الشفوي للتقيد بدقة بصيغة النص الذي قدمه الميسر، ممثل الجزائر، بموجب إجراء الموافقة الصامتة. وأدخل المحرر تعديلات طفيفة على ذلك الجزء من النص الذي خضع لمفاوضات حساسة وصيغ بدقة.

وأود أيضاً أن أعرب عن شكري لجميع الوفود على ما أبدته من التزام ومشاركة وشراكة على نحو بناء، وكذلك لمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا على دعمه طوال علمية المشاورات برمتها.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة لممثل فنلندا لعرض مشروع التعديل A/73/L.112.

السيد تانر (فنلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لعرض مشروع التعديل A/73/L.112 على مشروع القرار A/73/L.96/Rev.1، المعنون ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“.

يدعو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إلى حذف الفقرة ٤٢ من المنطوق والاستعاضة عنها بالصياغة التي قدمها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وخلال المفاوضات، بل وفي العام الماضي، ما فتئ الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء يعربون عن شواغلهم بشأن استخدام صياغة ”تعاون مثمر للجميع“، وذلك بدعم من عدة وفود أخرى. فالتعاون المثمر للجميع يعني اتباع نهج يركز على المكاسب الاقتصادية، وغالبا ما يكون ذلك على حساب احتياجات التنمية المستدامة للشعوب والمجتمعات المحلية.

وعلى النقيض من ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يؤمنون حقا بالرؤية المبينة في خطة الاتحاد الأفريقي ”خطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليه“ والتي تمثل رؤية أفريقيا للحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون؛ وهي رؤية لأفريقيا تقوم على تحقيق التنمية للقارة في عملية تقودها الشعوب وتعتمد على إمكانات الأفارقة، لا سيما النساء والشباب؛ وهي رؤية تتوخى مشاركة جميع مواطني أفريقيا بنشاط في عملية صنع القرار بشأن جميع جوانب التنمية، بما في ذلك المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية.

وعلى النحو المبين في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإنه ينبغي جعل احتياجات البلدان الشريكة في صميم سياسة التعاون الإنمائي. وعلى هذا النحو، فإنه لا يمكننا تأييد نموذج للتعاون الإنمائي يتحاشى القواعد العالمية التي اتفقنا عليها جميعا. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تأييد التعديل المقترح.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/73/L.96/Rev.1، المعنون ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“، بصيغته المصوبة شفويا.

وأعطي الكلمة الآن لممثلة الأمانة العامة.

السيدة أوشاليك (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وعلاوة على الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة A/73/L.96/Rev.1، أصبحت تركيا أيضا أحد مقدمي مشروع القرار A/72/L.96/Rev.1.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): قبل أن نشرع في البت في مشروع القرار A/73/L.96/Rev.1، بصيغته المصوبة شفويا ووفقا للمادة ٩٠ من النظام الداخلي، ستبت الجمعية أولا في مشروع التعديل A/73/L.112.

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، بلغاريا، كندا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا،

آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غامبيا، غانا، غواتيمالا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، باكستان، بنما، باراغواي، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، الصومال، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

الممتنعون عن التصويت:

البرازيل، النرويج

رُفض مشروع التعديل A/73/L.112 بأغلبية ٩٦ صوتا مقابل ٤٥، مع امتناع عضوين عن التصويت.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): نشرع الآن في البت في مشروع القرار A/73/L.96/Rev.1، بصيغته المنقحة شفويا.

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، باكستان، بنما، باراغواي، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيراليون، سنغافورة، الصومال، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، سري لانكا، السودان، سورينام، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية

تنزانيا المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، الجبل الأسود، هولندا، مقدونيا الشمالية، بولندا، البرتغال، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

اعتمد مشروع القرار A/73/L.96/Rev.1، بصيغته المصوبة شفويا، بأغلبية ١١٠ أصوات مقابل صوت واحد، مع امتناع ٣٨ عضوا عن التصويت (القرار ٣٣٥/٧٣).

[وفي وقت لاحق أبلغ وفدا تركيا وكوستاريكا الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان التصويت معارضة لمشروع القرار.]

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): قبل أن أعطي الكلمة لتعليل التصويت بعد التصويت على القرار ٣٣٥/٧٣، هل لي أن أذّكر الوفود بأن تعليلات التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها. أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد الشاويش (دولة فلسطين ذات مركز المراقب) (*تكلم بالإنكليزية*): في الواقع، هذا ليس تعليلاً للتصويت بل مجرد سؤال أطرحه نيابة عن مجموعة الـ ٧٧. نود أن نعرف، ضمن شركائنا الموقرين، من الذي طلب التصويت على هذا القرار ودعا إلى ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): ردا على سؤالك، طلبت الولايات المتحدة الأمريكية التصويت على هذا القرار.

السيد تانر (فنلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان نيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، جمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمحتمل ترشّحه، البوسنة والهرسك، إلى جانب أوكرانيا، تؤيد هذا البيان.

في البداية، أود أن أثّني على العمل الذي قام به السيد ديوانو نارسيس هوينوفو توغنيسو من البعثة الدائمة لبنن والسيد أحمد محمد إسماعيل المحز من البعثة الدائمة لمصر بصفتهما منسقين نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. كما أود أن أشكر السيد مهدي رمعون من البعثة الدائمة للجزائر على دوره بصفته ميسرا.

يتطلع الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إلى وضع البلدان الأفريقية في قلب جهودها الإنمائية وسوف نواصل ذلك. يقدم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أكثر من نصف المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية. ففي عام ٢٠١٧، استثمر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أكثر من ٨٥ بليون يورو في التعاون الإنمائي الرسمي، وقد خُصص جزء كبير منه لأفريقيا، حيث تم دعم مشاريع ومبادرات على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية. وفيما يتعلق بالتجارة، تم وضع اتفاقات شراكة اقتصادية لتعزيز التجارة والتنمية. وتستفيد أقل البلدان الأفريقية نمواً من تعزيز الوصول إلى الأسواق، وذلك في إطار البرنامج المعنون ”كل شيء

ما عدا الأسلحة''. وخطة الاستثمار الخارجي الأوروبي، التي تم تبنيها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، تشهد أيضًا على ذلك. ويعمل الاتحاد الأوروبي على زيادة تعزيز حجم دعمه للبلدان الأفريقية وجوارها من خلال ترتيب استثمارات جماعية من مؤسسات مالية والقطاع الخاص من خلال صندوق ضمان ومزج قيمته ١,٥ بليون يورو، والتي تُستكمل بدعم ومساعدات تقنية تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار. وبالإضافة إلى التسهيلات الاستثمارية الحالية البالغة ٢,٦ بليون يورو، من المتوقع أن تزيد هذه الاستثمارات عن ٤٤ بليون يورو في عام ٢٠٢٠.

كل هذا يوضح مدى التعاون الوثيق بين أفريقيا وأوروبا — وهو تعاون قائم على مبادئ مثل الملكية الوطنية والشفافية والشمول واحترام حقوق الإنسان، كما يتضح من الإستراتيجية المشتركة بين أفريقيا وأوروبا ومؤتمر القمة للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وبسبب هذه الروابط الوثيقة بين قارتينا المتجاورتين والأهمية الكبرى التي نوليها للتنمية المستدامة في أفريقيا، نشعر بخيبة أمل كبيرة لعدم رغبة مجموعة الـ ٧٧ والصين في تهدئة شواغلنا بشأن الإشارة إلى ''التعاون المفيد لجميع الأطراف''. السبب في أننا ننأى بأنفسنا عن هذا القرار يرجع فقط إلى حقيقة أنه لا يمكننا قبول أية إشارة إلى مفهوم يتجاهل المبادئ المتفق عليها دولياً للتعاون الإنمائي ويقوض النهج الذي يركز على البشر الذي تحدده كل من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. لقد أوضحنا موقفنا من إدراج تلك العبارة منذ بداية المفاوضات واقترحنا صيغة بديلة للبناء على المناقشات التي جرت في مفاوضات العام الماضي وعلى العديد من القرارات الأخرى. فلقد أعربنا في العام الماضي عن عدم موافقتنا من خلال شرح واضح للموقف. ومع ذلك انضممنا إلى توافق الآراء لأننا وثقنا في مجموعة الـ ٧٧ وفي تعاون الصين البناء في المستقبل. للأسف تم تجاهل شواغلنا مرة أخرى هذا العام. لهذا السبب – وللمرة الأولى في تاريخ هذا القرار – لم ننضم إلى توافق الآراء. إننا ندعو مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى إعادة النظر في مقاربتهما والامتناع عن إدراج عبارة ''التعاون المفيد لجميع الأطراف'' في القرارات المستقبلية، بدءاً باللجنة الثانية المقبلة، وذلك من أجل تجنب المواقف المماثلة التي قد لا نمتنع فيها عن التصويت فحسب بل وقد لا يكون لدينا خيار سوى النظر في التصويت ضد القرارات. وسيشارك الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء دائمًا في المفاوضات بشكل بناء لأننا نقدر توافق الآراء. ومع ذلك، ينبغي أن يعزز توافق الآراء، بدلاً من أن يقوض، القواعد العالمية التي اتفقنا عليها جميعًا.

في الختام، أود أن أؤكد لكم دعمنا المستمر والثابت للمجموعة الأفريقية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء العمل من أجل تعزيز وتعظيم الدعم للبلدان الأفريقية الشريكة لنا.

السيدة نمروف (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل أن أقدم تعليل التصويت نيابة عن وفد الولايات المتحدة، أود أولاً أن أقدم، باسم الولايات المتحدة، التعازي إلى جميع من فقدوا أحباءهم في جزر البهاما وإلى المجتمعات المتضررة من الدمار الذي خلفه هناك إعصار دوريان. إن الولايات المتحدة تدعم جهود حكومة جزر البهاما لتوفير الإغاثة العاجلة لحالات الكوارث. وتدعم الوكالات والإدارات المختصة عمليات التقييم الفني لحجم الضرر الذي لحق بالجزر الشمالية الغربية بالاشتراك مع حكومة جزر البهاما وتنسق المساعدة المناسبة. إننا نقف جنبًا إلى جنب مع أصدقائنا وشركاء جزر البهاما ولدينا هدف مشترك واحد، وهو مساعدة ضحايا أحد أقوى الأعاصير المسجلة على الإطلاق. لقد حان الوقت للوقوف معاً وإظهار معنى الشراكة.

فيما يتعلق بقرار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الذي اتخذته الجمعية العامة للتو، كان وفد بلادي صريحا طوال المفاوضات بشأن شواغلنا إزاء هذا النص. مع ذلك، وللأسف،

يتعين على الولايات المتحدة أن تصوت اليوم ضد القرار المعنون ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم في التنفيذ والدعم الدولي“ بسبب التصعيد المتكرر للهجة الخطابية النابعة من سياسات داخلية لدولة عضو واحدة. إن الولايات المتحدة تشيد بجهود الاتحاد الأفريقي لتحقيق أهداف وتطلعات الشراكة الجديدة. وتدعم الولايات المتحدة المهمة الشاملة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في التصدي للتحديات الجسيمة التي تواجهها أفريقيا، ونحن نشاطر هدف الاتحاد الأفريقي الذي يصبو إلى أفريقيا مستقرة ومزدهرة. وتواصل الولايات المتحدة البحث عن مجالات جديدة للتعاون والشراكة مع الاتحاد الأفريقي من خلال مبادرات مبتكرة تعزز التنمية المستدامة وكذلك التجارة والاستثمار. إن مبادرة التنمية والازدهار العالمي للمرأة، على سبيل المثال، هي أول الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة على صعيد جميع أجهزتها الحكومية من أجل النهوض بالتمكين الاقتصادي العالمي للمرأة. والشراكة المسماة ”الوصول إلى أفريقيا“ بين وكالة التجارة والتنمية والقيادات الصناعية بالولايات المتحدة الأمريكية تدعم تطوير بنية تحتية عالية الجودة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المأمونة في كل أرجاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتهدف كل من مبادرة ”ازدهار أفريقيا“ ومنطقة التجارة الحرة القارية الجديدة إلى زيادة التجارة والاستثمار المتبادلين بين الولايات المتحدة وأفريقيا.

ومع ذلك، لا يمكننا أن نؤيد القرار المتضمن عبارة ”التعاون المفيد لجميع الأطراف“ في الفقرة ٤٢. لقد شجعت هذه الدولة العضو بمفردها على إدراج هذه العبارة لإقحام جدول أعمال سياسي خاص برئيس دولتها في وثائق الأمم المتحدة، وهي لا تعكس وجهات نظر جميع الدول الأعضاء. يجب ألا يدعم أي عضو إدراج خطاب موجه لجمهور سياسي محلي في وثائق متعددة الأطراف. إن الولايات المتحدة والأمم المتحدة تشاطران الالتزام بالشفافية والحكم الرشيد والمسؤولية المالية والضمانات البيئية والاجتماعية. ونقدر الدور الهام الذي تؤديه الأمم المتحدة بوصفها منصة فعالة ومحايدة في السعي إلى التنمية المستدامة، وينبغي ألا يقوض هذا الدور خطاب لا يدعم التنمية المستدامة للجميع.

يجب علينا أيضا التعبير عن شواغلنا فيما يتعلق بصياغة الفقرة ٤٣ التي تشير إلى أن الأمم المتحدة تعطي توجيهات للمؤسسات المتعددة الأطراف فيما يتعلق بالسياسات التجارية للدول الأعضاء، بما في ذلك الإشارة إلى أهمية تيسير انضمام البلدان النامية. ونرى أنه يجب على الأمم المتحدة احترام الولايات المستقلة للعمليات والمؤسسات الأخرى، بما في ذلك المفاوضات التجارية، ويجب ألا تشارك في اتخاذ القرارات والإجراءات في المنتديات الأخرى، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية. إن الأمم المتحدة ليست المكان المناسب لمثل هذه المناقشات ويجب ألا يكون هناك أي توقع أو سوء فهم بأن الولايات المتحدة ستنصاع للقرارات التي يتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو الجمعية العامة بشأن هذه المسائل. ويتضمن ذلك دعوات تقوض محفزات الابتكار على غرار نقل التكنولوجيا بصورة غير طوعية وبدون شروط متفق عليها بشكل متبادل.

كذلك وبينما تقر الولايات المتحدة بأن مصطلح ”التدفقات المالية غير المشروعة“ يستخدم بشكل متزايد داخل منظومة الأمم المتحدة، نظل نشعر بالقلق من أن المصطلح يفتقر إلى تعريف دولي متفق عليه. وبدون تعريف متفق عليه، يجب أن يكون القرار أكثر وضوحًا بشأن الأنشطة الأساسية غير القانونية المحددة التي تنتج أو تسهم في توليد حركة التمويل غير المشروع، مثل الفساد والاحتيال وغسل الأموال، والحاجة إلى تركيز جميع الدول الأعضاء بشكل ملموس وبشكل أكبر على منع ومكافحة تلك الجرائم في دولها.

علاوة على ذلك وفيما يتعلق بخطة ٢٠٦٣، وبينما تدعم الولايات المتحدة الأهداف العامة لتلك الرؤية وخطة عملها،

إلا أنها تتضمن صياغة لا تتماشى مع سياسة الولايات المتحدة. وبصفتنا أكبر مانح ثنائي للمساعدات في مجال صحة المرأة وتنظيم الأسرة، فإننا لا نعترف بالإجهاض كوسيلة من وسائل تنظيم الأسرة ولا ندعم الإجهاض في مساعداتنا للصحة الإنجابية الأجنبية. ولا يمكن للولايات المتحدة قبول شروط ”الصحة الجنسية والإنجابية“ أو ”خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية“ لأنها لا تحظى بتوافق دولي في الآراء بشأن المعنى المطبق ولديها دلالات متراكمة توحي بتعزيز الإجهاض أو الحق في الإجهاض.

وفيما يخص خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس وتغير المناخ، فقد تناولنا شواغلنا في بياننا العام الصادر في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. ونأسف لأن صياغة دولة عضو واحدة منعتنا من الانضمام إلى توافق الآراء بشأن نص مهم. وهذه هي السنة الثانية التي يتم فيها إدراج هذه الصياغة في النص ولا نزال نشعر بخيبة أمل من هذه النتيجة. ونحث بقوة أصدقاءنا وشركاءنا الأفارقة على العمل معنا لتحقيق التقدم وتجنب بلوغ نفس النتيجة في المستقبل.

السيد روزا (هنغاريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أنا أيضا أن أشكر الميسرين المشاركين على التزامهما. وتؤيد هنغاريا تعليل التصويت الذي أدلى به ممثل فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، فيما يتعلق بالتعاون المفيد لجميع الأطراف. ولا تزال هنغاريا ملتزمة بتعزيز السلام الدائم وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا.

وفي ذلك الصدد، نرى أن التخفيف من التحديات الناجمة عن تغير المناخ ودعم التنمية والتركيز على منع نشوب النزاعات أمور لا غنى عنها للغاية في المناطق التي تعاني من النزاعات المتكررة في أفريقيا وكذلك في أماكن أخرى. ونؤيد اتباع نهج شامل للروابط بين التنمية وتغير المناخ وسيادة القانون والسلام والأمن.

ومع ذلك، فيما يتعلق بالفقرة الحادية والعشرين من ديباجة القرار ٣٣٥/٧٣، المعنون ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“، نود أن نسجل البيان التالي بصفتنا الوطنية.

صوتت هنغاريا مُعارضة للتصديق على الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (القرار ١٩٥/٧٣) الذي اعتمدته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ولن تشارك في تنفيذ الاتفاق العالمي ولا يمكن أن تقبل أي إشارة إليه في الوثائق الدولية. ولا يمكن أن نتشاطر الرأي الوارد في الاتفاق العالمي بأن الهجرة هي الحل الأمثل لسوق العمل والمشاكل الديموغرافية لبلدان المقصد، كما أنها ليست حلاً لمشاكل بلدان المنشأ.

لا يمكن إيجاد حلول مستدامة إلا إذا ركزت أهداف التنمية على استحداث فرص لكسب العيش للناس في أوطانهم الأصلية. لذلك فإن الحكومة الهنغارية تعطي الأولوية لمشاريع التنمية في بلدان المنشأ التي تسهم في إيجاد حلول دائمة للمحتاجين وفي تحسين الظروف المعيشية التي غالباً ما تولد في شكلها الحالي حركات هجرة جماعية. ونركز على تعزيز الرعاية الصحية والصرف الصحي وإدارة المياه والبنية التحتية للتعليم في البلدان الأفريقية.

السيد فوكس – دراموند غوف (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أعربت البرازيل مرة أخرى عن تأييدها للقرار ٣٣٥/٧٣، بشأن متابعة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، كما فعلنا كل عام منذ عرض القرار لأول مرة في عام ٢٠٠٢ .

إن البرازيل شريك قديم للبلدان الأفريقية في سعيها لتحقيق تنميتها. وأقمنا خلال العشرين عامًا الماضية ٦٧٧٧ مشروعًا للتعاون التقني مع مجموعة واسعة من الشركاء الأفارقة، لا سيما في مجالات الرعاية الصحية والزراعة وصيد الأسماك والتعليم.

وتوجد حاليًا ٣٢ اتفاقية تعاون تقني بين البرازيل والدول الأفريقية و ٧٨ مشروعًا مستمرًا. ويتم إيلاء اهتمام خاص لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، لأن ستة من أعضائها التسعة بلدان أفريقية.

ويركز نهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب على بناء القدرات وعلى تطوير مجموعة هائلة من المواهب والحضور المحتمل في القارة الأفريقية. إننا نسعى إلى علاقة أفقية تقوم على الاحترام الكامل لسيادة كل بلد وأولوياته الإنمائية من أجل تعزيز الحكم الذاتي والتوصل إلى حلول محلية للتحديات المحلية.

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر البرازيلي حاضر جدًا من أجل دعم تنمية إفريقيا، وخاصة في مجال الزراعة، حيث نريد أن نكون جزءًا من الثورة الزراعية التي تجري حاليًا من خلال الدراية الفنية ونقل الآلات والتكنولوجيا.

لذلك تأسف البرازيل بشدة لإدراج الفقرة الحادية والعشرين من الديباجة بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في القرار.

ولسوء الحظ، فإن إدراج فقرة في الديباجة لا تتعلق مباشرة بالقرار ولا تحظى بدعم جميع الدول الأعضاء قد جعل توافق الآراء مستحيلاً.

لقد نأت البرازيل بنفسها عن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وتعتقد أن الدول ذات السيادة ينبغي أن تعالج الهجرة على أساس حقها في اعتماد سياسات وطنية تعالج التحديات الناشئة عن واقعها. لذلك تنأى البرازيل بنفسها عن الصيغة الواردة في الفقرة الحادية والعشرين من الديباجة وتعتبر أنها لا تشكل أساسًا لأي تفاوض في المستقبل.

السيد رمعون (الجزائر): أقدم هذه المداخلة بصفتي رئيس وفد بلدي كميسر للقرار ٣٣٥/٧٣ حول الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وأود أولا أن أتقدم بالشكر الخالص إلى كل الوفود التي شاركت في المفاوضات التي أدت إلى مشروع القرار الذي هو أمامنا اليوم. وهدف هذه المداخلة هو مزدوج: أولا للتعبير عن أسفنا الشديد إزاء التصويت الذي حدث وثانيا للتذكير بأن القرار المتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا هو قرار ذو طبيعة توافقية منذ اعتماده لأول مرة من قبل الجمعية العامة سنة ٢٠٠٢، غير أننا شهدنا السنة الماضية ولأول مرة في تاريخ هذا القرار اعتماده عبر تصويت واليوم مع التصويت الذي حصل قبل لحظات قليلة شاهدنا لثاني مرة على التوالي التصويت على هذا القرار البالغ الأهمية لأفريقيا.

ونفهم جيدا أنه لدى بعض الوفود شواغل لا سيما حول جملة واحدة في فقرة معينة من النص، لكن حتى خلال السنوات قبل العام الماضي كانت لبعض الوفود أحيانا شواغل ولم تطلب أبدا تصويتا بل استعملت طرقا أخرى لتسجيل موقفها لا سيما عبر تعليل التصويت مقدمة نقاطا توضيحية أو حتى النأي بنفسها عن فقرات أو الإدلاء بتحفظات على الفقرات المثيرة للقلق.

قبل أن أختم، وفي ضوء ما قلته، نتمنى أن يستعيد هذا القرار السنة المقبلة طبيعته التوافقية نظرا لأهميته القصوى بالنسبة لدول الاتحاد الأفريقي.

في النهاية، نناشد جميع شركاء التنمية وأصحاب المصالح في الشراكة الجديدة بما فيهم القطاع الخاص والمجتمع المدني أن يواصلوا توسيع نطاق إسهامهم ضمانا لنجاحنا في تحسين نوعية حياة جميع سكان أفريقيا.

السيدة غونزالث كاريو (شيلي) (*تكلمت بالإسبانية*): شيلي ليست طرفا في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، ومن ثم فإن ما جاء فيه غير ملزم لنا بأي حال من الأحوال. ولذلك فإن شيلي تنأى بنفسها عن الفقرة الحادية والعشرين من ديباجة القرار ٣٣٥/٧٣.

السيد الناكوع (ليبيا): رغم أهمية القرار ٣٣٥/٧٣ وموضوعه ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا“، الذي

نتفق مع ما جاء فيه. فإننا، للأسف، اضطررنا للامتناع عن التصويت لورود الفقرة ٢١ في ديباجة القرار التي تشير إلى اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والذي نتحفظ عليه بشكل كامل لأنه لا يراعي شواغلنا كدولة عبور ويساوي بين مسؤوليات دول العبور والمنشأ والمقصد. كما إنه يخلط بين الهجرة الشرعية وغير الشرعية ويحمل دولة ضحية لهذه الهجرة كليبيا مسؤوليات لا يمكن الوفاء بها.

نأمل تسجيل هذا التعليل كجزء من محضر الجلسة.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل التصويت بعد التصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٦٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

(ب) أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

مشروع القرار (A/73/L.97/Rev.1)

مشروع التعديل (A/73/L.113)

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين ليعرض مشروع القرار A/73/L.97/Rev.1.

السيد أبو شاويش (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأن أعرض مشروع القرار A/73/L.97/Rev.1، المعنون ”تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها“.

لا يزال مشروع القرار يشكل منصة رئيسية للدول الأعضاء للتأكيد على أهمية اتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات في أفريقيا، ولا سيما تلك المتعلقة بالفقر وضعف مؤسسات الدولة وتغير المناخ والاتجار غير المشروع بالأسلحة وانتشارها، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، علاوة على الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية العالية القيمة وتهريبها والتجارة فيها.

ويساور المجموعة القلق من أنه ما لم تعالج تلك الأسباب الجذرية بشكل مرض، فمن المرجح أن تعجز أفريقيا عن تحقيق أول أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ – القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع. ويسرنا أن النص الذي أمامنا يقر بضرورة تحقيق سلام مستدام في القارة، ويشدد على الحاجة إلى تعزيز قدرة أفريقيا والأفارقة على حل النزاعات بالوسائل السلمية. وتشيد مجموعة الـ ٧٧ والصين، في ذلك الصدد، بالاتجاهات الإيجابية والتقدم المحرز في ضمان السلام الدائم في أفريقيا، وتود أن تشدد على الحاجة إلى تهيئة الظروف اللازمة للسلام الدائم كشرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في القارة.

وتشير المجموعة إلى أن البلدان الأفريقية قد اتخذت العديد من الخطوات للتصدي لتحديات السلام والأمن على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك في التصدي للإرهاب وعدم الاستقرار، من خلال إنشاء القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات وغيرها من مبادرات السلام والأمن التي اتخذتها أفريقيا ونفذتها. إن المجموعة متأكدة من أن القارة تؤمن بأن الالتزام بسيادة القانون والحكم الرشيد أمر ضروري للحفاظ على السلام، الأمر الذي دفع الاتحاد الأفريقي إلى إنشاء الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران كإطار فريد ومبتكر لتعزيز الحكم الرشيد والسلام الدائم والتنمية المستدامة في جميع أنحاء القارة.

وتؤكد تلك الجهود الجديرة بالثناء، على الرغم من محدودية القدرات والموارد، على عزم أفريقيا على إيجاد حلول لتحدياتها الأمنية. ومع ذلك، لا يمكن استيفاء حاجة شركاء أفريقيا إلى

تعزيز دعمهم لأنشطة السلام والأمن الأفريقية – بغية المساعدة في بناء قدرات القارة على منع نشوب النزاعات الداخلية فيها وتسويتها – حقها من التأكيد. وتشجع مجموعة الـ ٧٧ والصين المجتمع الدولي والشركاء في التنمية، في ذلك الصدد، على مواصلة دعم البلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى تطوير قدراتها البشرية والمؤسسية، ولا سيما في البلدان الخارجة من نزاعات. ونوصي بوجوب أن تركز أي مساعدة في ذلك الصدد على وسائل التنفيذ، ولا سيما الموارد المالية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

ونظرا لأن المعونة لا تزال تشكل مصدرا هاما لتمويل التنمية بالنسبة لمعظم البلدان النامية، بما في ذلك تلك في أفريقيا، فإننا نشجع البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالتزاماتها تجاه خطة عمل أديس أبابا، بما في ذلك فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

وتغتنم مجموعة الـ ٧٧ والصين هذه الفرصة للإشادة بل وإعادة تأكيد دعمها للشراكة الطويلة الأمد والمثالية بين الأمم المتحدة وأفريقيا، بما في ذلك التعاون القائم بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وفي ذلك الصدد، يضيف مشروع قرار هذا العام عناصر جديدة للمضي قدما بالجهود التي تبذلها أفريقيا باعتبارها عنصرا حاسما للحد من النزاعات في القارة. ويؤكد النص على أهمية اتباع نهج شامل للحفاظ على السلام ومنع نشوب النزاعات عن طريق معالجة أسبابها الجذرية والنهوض بنمو اقتصادي مطرد والقضاء على الفقر وتعزيز المصالحة والوحدة على الصعيد الوطني. وهو يعيد التأكيد كذلك على التزام الدول الأعضاء الثابت بتعزيز التعاون الدولي بهدف منع ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره ويشدد على أن جميع أعمال الإرهاب أعمال إجرامية وغير مبررة، بغض النظر عن دوافعها وحيثما ارتكبت ومتى ارتكبت وهوية مرتكبها. ويشير مشروع القرار كذلك إلى العواقب المترتبة على النزاعات في أفريقيا، ويشدد على أهمية معالجة الاحتياجات الخاصة للأشخاص المشردين قسرا في أفريقيا.

كما تقدر المجموعة كذلك أن النص يكرر دعوة المجتمع الدولي والشركاء الإنمائيين إلى الوفاء بالتزامهم باتخاذ المزيد من الإجراءات لدعم المجالات ذات الأهمية البالغة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في القارة الأفريقية.

كما يؤكد النص على الآثار السلبية لتغير المناخ والكوارث الطبيعية على التنمية في الدول الأعضاء الأفريقية. ويرحب مشروع القرار، في ذلك السياق، بتأييد رؤساء الدول والحكومات الأفريقية لمبادرة نقل المياه بين الأحواض، بوصفها مشروعا أفريقيا للحفاظ على حوض بحيرة تشاد، ويشجع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة والشركاء في التنمية على دعم تلك المبادرات الموجهة نحو أفريقيا والرامية إلى تحقيق الاستقرار والانتعاش والقدرة على تحمل تغير المناخ.

وترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أنه لتنفيذ هذا القرار الهام على نحو مفيد للقارة الأفريقية، سيتعين على الشركاء إبداء مزيد من المرونة في دعم طلب النظام الدولي – نظام يدار على نحو يؤدي إلى بناء مستقبل مشترك للجميع. وفي هذا الصدد، نحث جميع الدول الأعضاء على كفالة تأييد المشاركة الأفريقية مع بقية العالم في الوقت المناسب وبطريقة تعود بالنفع على جميع الأطراف. ويرد مبدأ ”التعاون المفيد لجميع الأطراف“ في الفقرة ١٨ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي أيدتها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أبلغ الجمعية بأن بعض الأخطاء والإسقاطات البسيطة قد ارتُكبت دون قصد في الفقرة ٤٤ من منطوق النص المعروض علينا. وبما أن الكلمة المحذوفة لم يذكرها أحد أثناء إجراء الموافقة الصامتة، أود أن أقترح أن نجسد في

الفقرة ٤٤ الصيغة الدقيقة التي تم الاتفاق عليها خلال الإجراء غير الرسمي وأن يكون نصها على النحو التالي:

”تلاحظ مع القلق المحنة الشديدة التي يعيشها الأطفال في حالات النزاع في أفريقيا، وبخاصة ظاهرة تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل أطراف النزاعات المسلحة، والاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، فضلا عن الانتهاكات والتجاوزات الأخرى المرتكبة ضد الأطفال، وتحيط علما في هذا الصدد بالجهود الرامية إلى تعزيز التعليم والحق في التعليم وتيسير استمرار التعليم في حالات النزاع المسلح والأزمات المتعلقة بالحماية، وتشدد على ضرورة حماية الأطفال في النزاعات المسلحة وكفالة إدماج حماية الأطفال وحقوقهم في النزاعات المسلحة في جميع عمليات السلام، وتؤكد أيضا على الحاجة إلى إعادة الإدماج وإعادة التأهيل والتعليم بعد انتهاء النزاع، مع إيلاء الاعتبار الواجب لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، وتشجع الجهات المعنية في منظومة الأمم المتحدة على مساعدة الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في تنفيذ ولايتها، بما في ذلك في أفريقيا.“

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكر مجموعة الـ ٧٧ والصين لممثلي نيجيريا وجيبوتي على جهودهما الجديرة بالثناء في تنسيق القرار باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأود أيضا أن أشكر ممثلي بنغلاديش وزمبابوي على تيسيرهما للمشاورات بشأن مشروع القرار وعلى جهدهما الممتاز بغية عرض نص متوازن جيدا لتنظر فيه الجمعية وتعتمده. وترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أنه من المؤسف أن هذا القرار الذي يركز على تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية في معالجة أسباب النزاعات في القارة الأفريقية يُطرح للتصويت في الجمعية العامة من جانب البلدان التي استفادت مباشرة من علاقاتها مع تلك القارة. وهذه الإهانة تبين بوضوح أن المصالح الأجنبية والتدخل في الشؤون الأفريقية هي أيضا من أسباب النزاعات في القارة. ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لجميع الدول الأعضاء التي أبدت ما يلزم من مرونة طوال عملية التفاوض. وتعرب المجموعة أيضا عن تقديرها لمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا على ما قدمه من دعم بصفته أمانة هذا القرار. ونتطلع إلى العمل عن كثب مع جميع الشركاء الإنمائيين، على أساس الثقة المتبادلة والنوايا الحسنة، من أجل تنفيذ النواتج الرئيسية في هذا القرار.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل فنلندا الموقر ليعرض بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي مشروع التعديل الوارد في A/73/L.113.

السيد تانر (فنلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لأعرض هذا التعديل على مشروع القرار A/73/L.97/Rev.1 بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها. ويدعو الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى حذف الفقرة ٨ من المنطوق الحالي والاستعاضة عنها بالصيغة اللغوية التي قدمها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

وخلال المفاوضات – وبالفعل في العام الماضي – أعرب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، بدعم من عدة وفود أخرى، باستمرار عن قلقه إزاء استخدام عبارة ”التعاون المفيد لجميع الأطراف“. إن ”التعاون المفيد لجميع الأطراف“ يدل على نهج يركز على المكاسب الاقتصادية، غالبا على حساب الاحتياجات الإنمائية المستدامة للناس والمجتمعات المحلية. وعلى النقيض من ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يؤمن حقا بالرؤية الواردة في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، لا سيما رؤية ”أفريقيا الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون“؛ رؤية ”أفريقيا التي يدفع

الناس تنميتها وتعتمد على إمكانات الشعوب الأفريقية، لا سيما النساء والشباب‘‘؛ والرؤية التي تشدد على’’أن جميع مواطني أفريقيا سيشاركون بنشاط في عملية صنع القرار في جميع جوانب التنمية، بما في ذلك التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية.‘‘ وعلى النحو المبين في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإن احتياجات البلدان الشريكة ينبغي وضعها في صميم سياسة التعاون الإنمائي؛ ولذلك، فإننا لسنا في وضع يسمح لنا بتأييد نموذج للتعاون الإنمائي يتحاشى القواعد العالمية التي اتفقنا عليها جميعا.

وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تأييد التعديل المقترح.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/73/L.97/Rev.1 المعنون ’’تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها‘‘، بصيغته المصوبة شفويا. وأود أن أبلغ الوفود بإغلاق باب المشاركة في تقديم مشروع القرار.

أعطي الكلمة الآن لممثلة الأمانة العامة.

السيدة أوشاليك (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وعلاوة على الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة A/73/L.97/Rev.1، انضمت تركيا أيضا إلى مقدمي مشروع القرار.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): قبل أن ننتقل إلى البت في مشروع القرار A/73/L.97/Rev.1، بصيغته المصوبة شفويا، وفقا للمادة ٩٠ من النظام الداخلي، ستبت الجمعية العامة أولا في مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/73/L.113. طلب إجراء تصويت مسجل على مشروع التعديل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بابوا غينيا الجديدة، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الكونغو، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، باكستان، بنما، باراغواي، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال،

سيراليون، سنغافورة، الصومال، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

الممتنعون:

البرازيل، كازاخستان

رُفض مشروع التعديل *A/73/L.113* بأغلبية ١٠٧ أصوات مقابل ٤٧ صوتا، مع امتناع عضوين عن التصويت.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): نشرع الآن في البت في مشروع القرار A/73/L.96/Rev.1، بصيغته المصوَّبة شفويا.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، باكستان، بنما، باراغواي، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيراليون، سنغافورة، الصومال، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، سري لانكا، السودان، سورينام، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، الجبل الأسود، هولندا، مقدونيا الشمالية، بولندا، البرتغال، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

اعتمد مشروع القرار A/73/L.97/Rev.1 بأغلبية ١١٠ أصوات مقابل صوت واحد، مع امتناع ٤٠ عضوا عن التصويت (القرار ٣٣٦/٧٣).

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): قبل أن أعطي الكلمة لتعليل التصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد تانر (فنلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا التعليل بعد التصويت البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد، وهي جمهورية مقدونيا الشمالية، والجبل الأسود، وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل لعضوية الاتحاد البوسنة والهرسك؛ وكذلك أوكرانيا.

في البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن امتنان الاتحاد الأوروبي لممثلي بنغلاديش ونيجيريا بصفتهما الميسرين لعملية المفاوضات على القرار (القرار ٣٣٦/٧٣) بشأن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها والدولة فلسطين بصفتها رئيسة مجموعة الـ ٧٧، والصين وكذلك الزملاء الذين يمثلون مجموعات الدول الأعضاء التي شاركت في المشاورات غير الرسمية. وقد شارك الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مشاركة بناءة طوال فترة المفاوضات على هذا النص.

ويتطلع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء إلى وضع البلدان الأفريقية في صلب جهودهم الإنمائية، وسيواصلون القيام بذلك. ويقدم لاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أكثر من نصف المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية. وفي عام ٢٠١٧، استثمر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء أكثر من ٨٥ بليون يورو في التعاون الإنمائي الرسمي، وذهب جزء كبير منه إلى أفريقيا لدعم المشاريع والمبادرات على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية. وفيما يتعلق بالتجارة، وضعت اتفاقات الشراكة الاقتصادية لتعزيز التجارة والتنمية. وتستفيد أقل البلدان الأفريقية نموا من تحسين سبل الوصول إلى الأسواق في إطار برنامج ”أي شيء فيما عدا الأسلحة“. وخطة الاستثمار الخارجي الأوروبية، التي اعتمدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، هي أيضا دليل على ذلك.

وهذا يدل على مدى التعاون الوثيق بين أفريقيا وأوروبا. وهو تعاون يستند إلى مبادئ من قبيل الملكية الوطنية والشفافية والشمولية واحترام حقوق الإنسان، كما تدل على ذلك الاستراتيجية المشتركة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي، ومؤتمرات القمة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وبسبب هذه الروابط الوثيقة بين القارات المجاورة لنا والأهمية الكبيرة التي نعلقها على التنمية المستدامة في أفريقيا. ونشعر بخيبة أمل شديدة إزاء عدم رغبة مجموعة ٧٧ والصين لتلبية شواغلنا فيما يتعلق بالإشارة إلى ”التعاون المفيد لجميع الأطراف“. إن السبب وراء امتناعنا عن التصويت على هذا القرار يرجع حصرا إلى كون أنه لا يمكننا قبول أي إشارة إلى مفهوم يتجاهل مبادئ التعاون الإنمائي المتفق عليها دولياً ويقوض النهج الذي محوره الإنسان المبين في كل من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وقد أعربنا عن موقفنا بشأن إدراجها واضحا منذ البداية، واقترحنا صيغة بديلة للبناء على المناقشات التي جرت في مفاوضات العام الماضي وفي العديد من عمليات اتخاذ القرارات الأخرى. وللأسف، تم تجاهل شواغلنا مرة أخرى هذا العام.

ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة لمنع نشوب النزاعات، ويؤكد الحاجة الماسة إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. ولكي يجسد القرار بدقة جميع أسباب النزاع، نود أن نسلط الضوء على الأخطار المتصلة بالمناخ والبيئة. إن التفاعل بين المناخ والتدهور البيئي والأمن ليست مجرد خطر نظري. فالإخفاق في بناء القدرة على مواجهة هذه التحديات يهدد بالفعل الأرواح وسبل العيش والاقتصادات في جميع أنحاء العالم. والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من أشد مؤيدي اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وأهمية الإجراءات المتعلقة بالمناخ من أجل تحقيق الأمن والازدهار. وينبغي للجمعية العامة أن تأخذ في الحسبان جميع المخاطر، بما في ذلك تغير المناخ والمخاطر الأمنية المتصلة بالبيئة – ولا سيما إذا أردنا بناء القدرة على التكيف. وسيكون مؤتمر قمة الأمم المتحدة المقبل المعني بالعمل المناخي فرصة مهمة للتأكيد على التزامنا المشترك بالإجراءات الطموحة المتعلقة بالمناخ. ونشيد بالأمين العام لما يبذله من جهود في هذا الصدد.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للممثل عن دولة فلسطين بشأن نقطة نظام.

السيد شاويش (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، أود أن استفسر عن الوفد الذي طلب إجراء تصويت مسجل بشأن مشروع القرار ٣٣٦/٧٣.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): ردا على سؤال ممثل دولة فلسطين المراقبة، الولايات المتحدة الأمريكية هي من طلب إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار ٣٣٦/٧٣.

السيدة نمروف (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): كانت الولايات المتحدة، طوال المفاوضات، صريحة بشأن المسائل المتعلقة بنص القرار ٣٣٦/٧٣. ولكن، للأسف، اضطررنا إلى التصويت معارضين لمشروع القرار، المعنون ''تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها'' بسبب تكراره لشعارات رنانة بشأن السياسة الداخلية لدولة من الدول الأعضاء. وتشيد الولايات المتحدة بجهود الاتحاد الأفريقي لتحقيق أهداف وتطلعات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ونؤيد المهمة العامة للشراكة الجديدة وهي مواجهة التحديات الجسام التي تواجهها أفريقيا، وتشاطر الولايات المتحدة هدف الاتحاد الأفريقي المتمثل في تحقيق الاستقرار والازدهار في أفريقيا.

ولا تزال الولايات المتحدة تواصل البحث عن مجالات جديدة للتعاون مع الاتحاد الأفريقي من خلال المبادرات الابتكارية الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة، فضلا عن التجارة والاستثمار. فعلى سبيل المثال، تمثل مبادرة تحقيق الازدهار والتنمية للنساء في العالم، أول جهد على نطاق الحكومة بأكملها لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة على الصعيد العالمي. وشراكة تيسير إمكانية الوصول إلى أفريقيا بين الوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية ورواد الصناعة في الولايات المتحدة تدعم تطوير نوعية المعلومات وتأمين الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتهدف مبادرة ''أفريقيا الرخاء'' ومنطقة التجارة الحرة القارية الجديدة إلى زيادة التبادل التجاري والاستثمار بين الولايات المتحدة وأفريقيا.

ومع ذلك، لا يمكننا أن نؤيد القرار مع احتفاظه بالإشارة إلى ''التعاون المفيد لجميع الأطراف'' في الفقرة ٨. وروجت دولة عضو واحدة لهذه العبارة التي لا تعكس آراء جميع الدول الأعضاء لإدراج لإدخال بند من سياسات رئيسها خطة سياسة التوقيع لرئيسها في وثائق الأمم المتحدة.

ولا يجوز لأي عضو دعم إدراج صيغة تستهدف جمهوراً سياسياً محلياً في وثائق متعددة الأطراف. وتتشاطر الولايات المتحدة الالتزام بالشفافية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان والمساءلة والمسؤولية المالية والضمانات البيئية والاجتماعية مع الأمم المتحدة. ونشيد بالدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة باعتبارها منبراً فعالاً ومحايداً للسعي إلى تحقيق التنمية المستدامة، وينبغي ألا يؤدي إدراج صيغة لا تدعم التنمية المستدامة للجميع إلى تقويض هذا ذلك الدور.

وأما بخصوص خطة عام ٢٠٦٣، فإنها تتضمن عبارات تدعم الإجهاض بما لا يتماشى مع سياسة الولايات المتحدة رغم تأييد الأخيرة للأهداف العامة لهذه الرؤية وخطة العمل. واكتسبت عبارات ''الصحة الجنسية والإنجابية'' و ''خدمات الرعاية الصحية'' و''الخدمات الصحية'' على مر السنين وفي الكثير من وكالات الأمم المتحدة دلالات تروج تدعو للإجهاض وتحاول إيجاد حق مزعوم في الإجهاض. ولا نقبل هذه المصطلحات، إذ إنها كثيراً ما تشتمل على الإجهاض باعتباره وسيلة للتنظيم الأسرة. وتدافع الولايات المتحدة بقوة عن البرامج المُكرسة لتحسين الصحة النساء والأطفال والحياة والكرامة والرفاه ونوعية حياتهم وصون كرامتهم ورفاههم، فضلا

عن تمويلها. للنساء والأطفال وتمولها، ولن تتوانى أبداً في تقديم هذا الدعم.

ويؤسفنا أن الصيغة التي أدخلتها رجتها إحدى الدول الأعضاء حالت بين انضمامنا إلى توافق الآراء بشأن على نص هام. وهذه السنة الثانية التي تُدرج أُدخلت فيها هذه الصيغة في بالنص، ولا نزال نشعر بخيبة أمل إزاء هذه النتيجة. ونحث بقوة أصدقائنا أصدقاءنا وشركاءنا ئنا الأفارقة على العمل معنا للمضي قدماً لتجنب مثل هذه النتائج في المستقبل.

السيد روسا (هنغاريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الميسرين المشاركين مرة أخرى على التزامهم.

وتؤيد هنغاريا تعليل التصويت الذي أدلى به ممثل فنلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي بشأن التعاون المفيد للجميع. وتواصل هنغاريا التزامها بتعزيز السلام الدئم والتنمية المستدامة في أفريقيا. ونعتقد في هذا الصدد أن التخفيف من وتيرة التحديات الناجمة عن تغير المناخ ودعم التنمية والتركيز على منع نشوب النزاعات أمر أمور لا غنى عنها إلى حد كبير بدرجة كبيرة في المناطق التي تعاني من النزاعات المتكررة في أفريقيا وفي أماكن أخرى. ونؤيد النهج الشامل الذي يقر بالصلات بين التنمية وتغير المناخ وسيادة القانون والسلام والأمن.

ونود كذلك أن ندلي بالبيان التالي بصفتنا الوطنية بشأن الفقرة ١٩ من القرار ٣٣٦/٧٣: ”تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها“.

وصوتت هنغاريا ضد معارضة اللقرار ١٩٥/٧٣ المتعلق بالاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ولن تشارك في تنفيذ الاتفاق ولا يمكن أن ولن تقبل أي إشارة إليها في الوثائق الدولية. ولا يمكننا أن نتفق الاتفاق مع الرأي الوارد في الاتفاق القائل بإن الهجرة تمثل الحل الأمثل لمشاكل سوق العمل والمشاكل الديمغرافية في بلدان المقصد أو إنها أنها الحل لمشاكل بلدان المنشأ.

ولا يمكن إيجاد حلول مستدامة إلا إذا تركزت بتوجيه الأهداف الإنمائية على إلى توفير خلق فرص كسب الرزق سبل العيش للسكان للناس في بلدانهم الأصلية. وعليه، تولي الحكومة الهنغارية الأولوية للمشاريع الإنمائية في البلدان الأصلية، مما يمكن أن ما قد يسهم في إيجاد حلول دائمة للمحتاجين فضلاً عن تحسين الظروف المعيشية التي كثيراً ما تسفر في شكلها بوضعها الحالي عن حركات هجرة جماعية. ونركز على بناء القدرات في مجال الرعاية الصحية والمرافق الصحية وإدارة المياه والهياكل الأساسية التعليمية في البلدان الأفريقية.

السيد فوكس – دورموند غوف (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): تعرب البرازيل مرة أخرى عن تأييدها للقرار المتعلق بأسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها مثلما فعلت في ١٩٩٨ عندما قُدم القرار السنوي للمرة الأولى.

اسمحوا لي دون تكرار الحقائق والأرقام التي ذكرناها في مداخلتنا بعد التصويت على القرار A/73/335 بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إعادة التأكيد على أن علاقتنا بالشركاء الأفريقيين والتزامنا بالتنمية الأفريقية يشكل يعتبران أولوية منذ أمد بعيد في السياسة الخارجية البرازيلية، مما يشير أيضاً إلى الكيفية التي ينظر بها المجتمع البرازيلي إلى هويته الوطنية ومكانه في العالم.

وهناك تأييد ساحق في عدد متزايد من المناقشات في إطار الأمم المتحدة لابتكار هام في إسهامنا الجماعي في جهود السلام في أفريقيا – وهو التحول من نهج موجه نحو حل الأزمات إلى مزيد من التعاون المستمر في الجهود طويلة الأجل المبذولة لبناء

سلام دائم. ويتجلى هذا الاتجاه في الاهتمام المتزايد ل بالقرار A/73/336.

ونثق بأن التركيز الجديد على المدى الطويل يمكن أن يثبت أهميته للإسهام بجدية في وقف الأسلحة بشكل نهائي في أفريقيا. ونشجع بقوة جميع الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى مضاعفة جهودها في مساعدة البلدان الأفريقية في تنفيذ أولوياتها الخاصة في مجال السلام والتنمية.

وعليه، تأسف البرازيل لإضافة صيغة في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية – فهي مبادرة لا تتصل مباشرة بالقرار ولا تحظى بدعم بتأييد جميع الدول الأعضاء بتوافق الآراء. ولا تلتزم البرازيل بالاتفاق العالمي، وتؤكد مجدداً موقفها المتمثل في أنه ينبغي تناول مسائل الهجرة من جانب كل دولة عضو على حدة بموجب صلاحياتها السيادية للحكم على أراضيها مع اعتماد السياسات التي تتماشى مع حقائقها وأولوياتها الوطنية الفريدة. ولذلك، لا توافق البرازيل على الصيغة الواردة في الفقرة ١٩، ولا تعتبرها أساساً للمفاوضات المقبلة بشأن هذا الموضوع.

السيد ناكانو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أدلي بتعليل للتصويت على القرار ٣٣٥/٧٣ المعنون ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“، والقرار ٣٣٦/٧٣ المعنون ”تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها“.

وتود اليابان بداية أن تشكر وفدي الجزائر وبنغلاديش بصفتهما ميسرين للمفاوضات، ووفدي نيجيريا وبنن بصفتهما ميسرين لمجموعة الـ ٧٧ والصين، والزملاء الممثلين لمجموعة الدول الأعضاء التي شاركت في المشاورات غير الرسمية.

وتؤيد اليابان تعليلات التصويت التي أدلى بها ممثل الولايات المتحدة وممثل فنلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالإشارات إلى ”التعاون المفيد للجميع“ الوارد في الفقرة ٤٢ من القرار ٣٣٥/٧٣، وكذا إلى ”روح من التعاون المفيد للجميع ولتهيئة مستقبل مشترك“ في الفقرة ٨ من القرار ٣٣٦/٧٣. وتأسف اليابان لعدم اعتماد التعديل المُقترح من الاتحاد الأوروبي.

وتؤكد اليابان مجدداً التزامها بالوفاء بطموحاتها ومسؤولياتها تجاه الأجيال المقبلة في البلدان الأفريقية من خلال دعمها الكامل لخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ فضلاً عن دعم جميع جهود السلام والاستقرار في القارة، على النحو الذي أعيد تأكيده في مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا الذي عُقد الشهر الماضي.

السيدة غونزاليس كاريبو (شيلي) (*تكلمت بالإسبانية*): لا تؤيد شيلي الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية لأن الصيغة المدرجة بها تحول دون إجراء نقاش مناقشته. ولذلك، تنأى شيلي بنفسها عن الفقرة ١٩ من القرار ٣٣٦/٧٣.

السيد الناكوع (ليبيا): رغم أهمية هذا القرار الذي يتعلق بأسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، والذي نوافق على جُل ما جاء به، لكننا اضطررنا للأسف للتصويت بالامتناع عن القرار لورود الفقرة العاملة رقم ١٩ والتي ترحب باعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

والذي تتحفظ عليه بلادي ليبيا بشكل كامل لأنه يخلط بين الهجرة غير الشرعية والهجرة الشرعية، ولا يسمي الأشياء بمسمياتها. كما أنه يساوي بين مسؤوليات دول العبور مع دول المنشأ والمقصد، ويحمل بلدي، كضحية لهجرات غير شرعية ضخمة التزامات لا يمكن الوفاء بها.

السيد شو جونغ شينغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): في عام ٢٠١٥، اعتمد مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة خطة

التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي شكلت التزاما رئيسيا من جانب قادة العالم بالوقوف صفا واحدا وراء تعددية الأطراف ودعم مركز الأمم المتحدة والدور الذي تؤديه في المضي قدما بحزم بمسار البشرية نحو التنمية المستدامة. توجه خطة ٢٠٣٠ نداء واضحا، لا لبس فيه، لتعمل جميع الأطراف معا من خلال التعاون المفيد للجميع بحيث يمكن أن تعود منافع التنمية على جميع البلدان في جميع أنحاء العالم.

إن السعي لتحقيق التعاون المفيد للجميع توافق جرى التوصل إليه وتعهد رسمي قطعته الدول الأعضاء في خطة ٢٠٣٠. وهو أيضا حجر زاوية مهم في الجهود الرامية إلى تمكين جميع الأطراف من سد الثغرات الإنمائية ومساعدة البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية والبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، في تحقيق التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أنه مبدأ أساسي لتوجيه العملية.

وفي الوقت الحاضر، فإن النزعة الانفرادية والحمائية في ازدياد في جميع أنحاء العالم، والقواعد والمؤسسات التعددية تتعرض للهجوم، مما يضر بمصالح بعض البلدان المشاركة في التعاون والتجارة على الصعيد الدولي. وتلك الحقيقة مثال في هذا الصدد. إنها تبين لنا أهمية وقيمة التمسك بمفهوم التعاون المفيد للجميع.

ونرى أنه من غير المقبول أن تعطي أقلية صغيرة من البلدان صورة خاطئة عن عمد لمفهوم التعاون المفيد للجميع وتصل إلى حد تمييعه وتقويضه متذرعين بكل أنواع الذرائع. إنه انحراف تام عن خطة ٢٠٣٠ وغيرها من صور التوافق الدولي في الآراء. من يضع مصالحه الوطنية قبل المصالح الدولية؟ الإجابة بديهية. ومع مرور الوقت، سيثبت التاريخ أن تلك الممارسة لن تفشل في تعزيز تعددية الأطراف والتعاون الدولي فحسب، بل وستضر أيضا بمصالحهم الذاتية.

وتؤيد الصين بقوة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية والرخاء في القارة الأفريقية، واعتماد القرارين ٣٣٥/٧٣ و ٣٣٦/٧٣ بتوافق الآراء في الجمعية العامة. ومن دواعي أسفنا العميق أن طلب إجراء تصويت مسجل بشأنهما.

دأبت الصين على دعم البلدان الأفريقية في إقامة شراكات جديدة مع جميع الأطراف. ودأبنا على التقيد بمبادئ الإخلاص والنتائج العملية والتفاهم وحسن النية ومفهوم التقيد بالصالح العام مع السعي إلى تحقيق المصالح المشتركة. ووقفت الصين في تضامن ووحدة للهدف مع البلدان الأفريقية للتكاتف والمضي قدما معا.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، عقدت الصين والبلدان الأفريقية بشكل مشترك مؤتمر قمة بيجين للمنتدى المعني بالتعاون بين الصين وأفريقيا. وفي مؤتمر القمة، الذي كان موضوعه ”الصين وأفريقيا: نحو مجتمع أقوى ذي مستقبل مشترك عن طريق التعاون المفيد للجميع“، أجرى القادة الصينيون والأفارقة مناقشات متعمقة ومشاورات مع بعضهم البعض بشأن خطط التعاون الرئيسية وقرروا أن ينفذوا بشكل مشترك ثمانية إجراءات رئيسية في مجالات تعزيز الصناعة والهياكل الأساسية وشبكات الاتصال وتيسير التجارة والتنمية الخضراء وبناء القدرات والرعاية الصحية والتبادل الثقافي وبين الشعوب والسلام والأمن. واتفقوا على تحقيق اتساق وثيق بين مبادرة الحزام والطريق وخطة ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية للبلدان الأفريقية، وبالتالي إعطاء زخم جديد للتعاون المفيد للجميع والتنمية المشتركة بين الصين وأفريقيا.

وفي مؤتمر قمة بيجين، قال الرئيس شي جينبينغ إن الصين تحترم أفريقيا وتحبها وتدعمها. هذا هو موقفنا وشعورنا الثابت منذ أمد طويل. ونحن ملتزمون باستمرار باللاءات الخمس: لا تدخل في اتباع البلدان الأفريقية لمسارات إنمائية تلبي واقعها

الوطني؛ ولا تدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأفريقية؛ ولا فرض لإرادتنا على البلدان الأفريقية؛ ولا لربط المساعدة المقدمة إلى أفريقيا بشروط سياسية؛ ولا سعي لتحقيق مصالح سياسية ذاتية من تمويل التعاون والاستثمار في أفريقيا. وتأمل الصين في أن تتبع بلدان أخرى أيضا مبدأ اللاءات الخمس في تفاعلها مع أفريقيا. ينبغي لها أن تدعم البلدان الأفريقية في اتباع مسارات إنمائية من اختيارها، مسارات تلبي واقعها وأولوياتها الوطنية، مع تحقيق التنمية المستقلة ومساعدة شعوب أفريقيا على عيش حياة سعيدة أفضل.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل التصويت بعد التصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٦٨ من جدول الأعمال والبند ٦٨ من جدول الأعمال، ككل؟

تقرر ذلك.

البند ١١٤ من جدول الأعمال

الإخطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة

مذكرة من الأمين العام (A/73/300)

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): كما يعلم الأعضاء، وفقا لأحكام الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة، وبموافقة مجلس الأمن، يكلف الأمين العام بإخطار الجمعية العامة بالمسائل المتصلة بحفظ السلم والأمن الدوليين التي تكون محل نظر مجلس الأمن، وبالمسائل التي توقف المجلس عن النظر فيها.

وفي ذلك السياق، معروض على الجمعية العامة مذكرة من الأمين العام صدرت بوصفها الوثيقة A/71/300. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بمذكرة الأمين العام الواردة في الوثيقة A/71/300 ؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١١٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٣١ من جدول الأعمال

تقرير مجلس الأمن

تقرير مجلس الأمن (A/73/2)

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لرئيس مجلس الأمن، سعادة السيد فاسيلي نيبنزيا، ليعرض تقرير مجلس الأمن.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (رئيس مجلس الأمن) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إليكم، سيدتي الرئيسة، بالنيابة عن جميع أعضاء مجلس الأمن، على رئاستكم للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين وعلى تنظيم جلسة اليوم.

وبصفة روسيا رئيس مجلس الأمن خلال شهر أيلول/سبتمبر، يشرفها أن تعرض التقرير السنوي للمجلس (A/73/2) الذي يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

إن ميثاق الأمم المتحدة يعهد إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. في العام الماضي، وبتأييد من جميع أعضاء الأمم المتحدة، سعى المجلس إلى الاضطلاع بمسؤولياته بهمة والحض على إيجاد حلول سلمية

للنزاعات والقيام بطائفة من أنشطة حفظ السلام وبناء السلام في جميع أرجاء العالم.

وتمشيا مع الاتجاهات الأخيرة، زادت أنشطة مجلس الأمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد عقد المجلسُ في الفترة قيد الاستعراض ٢٨٨ جلسةً رسمية، منها ٢٧٥ جلسة عامة. واتخذ المجلس ٥٤ قرارا واعتمد ٢١ بيانا رئاسيا وأصدر ٨٧ بيانا صحفيا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أوفد المجلس ثلاث بعثات.

وفي عام ٢٠١٨، واصل المجلس التركيز على عدد من النزاعات الخطيرة التي لم تُحَل بعد، لا سيما في الشرق الأوسط وأفريقيا. وكان تأثير هذه النزاعات على المدنيين شديد الوطأة. وقد استمرت الأزمات الإنسانية الواسعة النطاق، وتفاقمت في بعض الحالات، واستمرّ تدفق المشردين بأعداد كبيرة داخل الحدود وعبرها نتيجة للنزاعات. وحالت الانقسامات في المجلس دون اتخاذه إجراءات فعالة بشأن بعض النزاعات الرئيسية. غير أن عدة تطورات إيجابية حدثت أيضاً في عام ٢٠١٨.

ففي أفريقيا، تمكنت بلدان القرن الأفريقي من إحراز تقدم في حل منازعات ثنائية طال أمدها وانتهت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا من عملها ووُقِّع اتفاق سلام في جنوب السودان. وفي آسيا، انخفض مستوى التوتر في شبه الجزيرة الكورية نتيجة للحوار بين الأطراف. وفي الشرق الأوسط، طُرد تنظيمُ الدولة الإسلامية في العراق والشام، المعروف أيضاً باسم داعش، من العراق وفقد السيطرة على معظم الأراضي التي كان يسيطر عليها في الجمهورية العربية السورية. وأُحرز تقدم في عملية السلام في كولومبيا وأسهمت الانتخابات التي نُظِّمت في بلدان عدّة، من بينها أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق ولبنان، إسهاما هاما في تحقيق الاستقرار السياسي.

ولا يزال المجلس مقتنعاً بالدور الحيوي الذي ينبغي أن تؤديه الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف في منع نشوب النزاعات المدرجة على جدول أعماله وفي حلّ تلك النزاعات، على النحو الذي حدده جميع أعضاء المجلس خلال مناقشة مفتوحة بشأن هذا الموضوع عُقِدت في تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.8395). واستفاد المجلس من مجموعة واسعة من الأدوات لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك الوساطة ونشر بعثات لحفظ السلام وبعثات سياسية خاصة وفرض جزاءات محدَّدة الأهداف واتخاذ تدابير لحظر توريد الأسلحة. وشدد بعض أعضاء المجلس باستمرار على أهمية اتخاذ إجراءات في كل مرحلة من مراحل دورة النزاعات والتركيز على الحفاظ على السلام. وأكد أعضاء المجلس أيضاً ضرورة احترام القانون الدولي والحفاظ على النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية.

وواصل أعضاء المجلس طوال عام ٢٠١٨ التركيز على تنفيذ قرارات المجلس المواضيعية في سياق النزاعات المدرجة على جدول أعماله، بما في ذلك ضرورة النظر في دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها. وفي نهاية عام ٢٠١٨، كان هناك قرابة ٩٠ ٠٠٠ من حفظة السلام منتشرين في ١٤ بعثة لدعم ولايات المجلس. وقُتِل ما مجموعه ٩٨ فرداً من أفراد حفظ السلام في عام ٢٠١٨. ويشير أعضاء المجلس مع التقدير إلى مساهمة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في دعم السلام والأمن الدوليين، ويشيدون بأفراد حفظ السلام الـ ٩٨ الذين ضحوا بأرواحهم في عام ٢٠١٨.

في الختام، وتمشياً مع الممارسة المتبعة، أعدّ وفد المملكة المتحدة، الذي كان يتولى رئاسة مجلس الأمن في آب/أغسطس ٢٠١٨، مقدمة التقرير. وأسهم أعضاء المجلس أيضاً في إعداد التقرير. وأتوجه بالشكر للأمانة العامة على قيامها بتجميع التقرير ولجميع المشاركين في إصداره. وأتطلع إلى مناقشة الدول الأعضاء للتقرير صباح هذا اليوم وسأنقل آراء الأعضاء في الجمعية العامة إلى زملائي في مجلس الأمن.

السيد فافر (سويسرا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسعدني أن أتكلم بالنيابة عن الأعضاء في مجموعة المساءلة والاتساق

والشفافية، وهم: الأردن، إستونيا، أوروغواي، أيرلندا، بابوا غينيا الجديدة، البرتغال، بيرو، الدانمرك، رواندا، سلوفينيا، السويد، شيلي، غابون، غانا، فنلندا، كوستاريكا، لكسمبرغ، ليختنشتاين، ملديف، المملكة العربية السعودية، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، وبلدي سويسرا. نرحّب بالتقرير السنوي (A/73/2) لمجلس الأمن المقدّم إلى الجمعية العامة ونشكر الرئاسة الروسية للمجلس لشهر أيلول/سبتمبر على عرض التقرير علينا اليوم، فضلاً عن وفد المملكة المتحدة على قيادة عملية صياغة مقدمة التقرير.

تشجّع مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية على المزيد من الشفافية والكفاءة في الأمم المتحدة. وتتمثل إحدى أولويات المجموعة في كفالة التفاعل بصورة كافية بين مجلس الأمن والجمعية العامة وزيادة الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بعمل مجلس الأمن تجاه عموم الأعضاء في الأمم المتحدة. فمجلس الأمن ينفذ ولايته بالنيابة عن أعضاء الأمم المتحدة، ومن ثم فهو يخضع للمساءلة أمام الجمعية العامة. وتقديم التقرير السنوي لمجلس الأمن ثم إحالته إلى الجمعية العامة التزام يقع على عاتق المجلس تجاه الجمعية العامة بموجب الفقرة ٣ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة. ويكتسي نظر الجمعية العامة في التقرير السنوي نفس القدر من الأهمية لضمان الشفافية والمساءلة من خلال استعراض شامل لأنشطة المجلس خلال السنة قيد الاستعراض وتمكين الدول الأعضاء من التعليق على أنشطة المجلس.

ونشعر بخيبة أمل لأن العملية المفضية إلى نظر الجمعية العامة في التقرير السنوي للمجلس لعام ٢٠١٨ لم ترقَ إلى مستوى تلك المتطلبات والأهداف. فقد اعتمد المجلس التقرير رسمياً في ٢٠ آب/أغسطس (انظر S/PV.8597)، وتجري مناقشة اليوم خلال الأيام الأخيرة من الدورة الحالية للجمعية العامة، في الوقت الذي تركز الدول الأعضاء فيه بالفعل على الإعداد للدورة المقبلة. وهذه هي السنة الثالثة على التوالي التي تنشأ فيها هذه الحالة. ونشعر بقلق عميق إزاء الرسالة التي تبعث بها هذه الحالة المؤسفة بشأن مدى الجدية التي يتعامل بها مجلس الأمن مع التزاماته تجاه الجمعية العامة. ونود أيضاً أن نُذكر بأن مجلس الأمن قد التزم من خلال العديد من المذكرات الرئاسية، بما في ذلك أحدث مذكرة S/2017/507، بمواعيد نهائية واضحة لكفالة تقديم التقرير السنوي خلال ربيع الدورة التي تلي السنة المشمولة بالتقرير. وعدم احترام تلك الطرائق يُضعف قدرة عموم أعضاء الأمم المتحدة على المشاركة بطريقة مناسبة في مناقشة التقرير ويعرض للخطر التقدم المحرز على مر السنين لجعل هذه العملية أكثر شفافية وفعالية.

ويشكّل ضمان إجراء مناقشة موضوعية في الجمعية العامة بشأن التقرير السنوي لمجلس الأمن أولوية بالنسبة إلى مجموعتنا. ونهنئ الوفود على مشاركتهم النشطة والموضوعية اليوم. وهذا دليل واضح على أن الأعضاء، على الرغم من التحديات، يعتبرون مناقشة التقرير محركاً رئيسياً لضمان التفاعل الكافي بين هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن مسائل السلام والأمن. وفي هذا الصدد، تُشجّع مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية الرئاسة الروسية على أن تُبلغ مجلس الأمن بالتعليقات والاقتراحات التي قُدمت خلال هذه المناقشة، وفقاً للفقرة ١٣٨ من المذكرة ٥٠٧، وأن تتيح موجزاً عن المناقشات التي جرت اليوم في الجمعية العامة وعن الإحاطة المقدّمة لمجلس الأمن.

وإذ نتطلع إلى عام ٢٠٢٠، ندعو مجلس الأمن إلى استكشاف سبل لتعزيز العملية من خلال التقيد الصارم بالإطار الزمني الذي وافق عليه المجلس في المذكرة ٥٠٧، بدءاً بإنجاز مشروع مقدمة التقرير السنوي لعام ٢٠١٩، بقيادة الاتحاد الروسي، في موعد غايته ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. ونشجع الاتحاد الروسي وأعضاء مجلس الأمن المسؤولين عن التقارير السنوية المقبلة على الاستفادة بشكل كامل من العملية التشاورية المتوخاة في الفقرة ١٢٩ من المذكرة ٥٠٧. ونطلب

أيضاً إلى رئيس الجمعية العامة كفالة عقد الاجتماع المقبل بشأن التقرير السنوي لمجلس الأمن لعام ٢٠١٩ بحلول شهر حزيران/يونيه ٢٠٢٠، على أقصى تقدير، وألا يُقدم على عجل إلى الجمعية العامة في أواخر الصيف.

(تكلم بالفرنسية)

أودّ أن أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

ترحّب سويسرا بمناقشة اليوم بشأن التقرير السنوي لمجلس الأمن لعام ٢٠١٨ وبالإمكانية التي تتيحها لجميع أعضاء الجمعية العامة للمشاركة في أعمال المجلس، وفقاً للالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. بالإضافة إلى الشواغل الإجرائية المبينة في البيان الذي أدليت به في وقت سابق بالنيابة عن فريق المساءلة والاتساق والشفافية، أود أن أتكلم عن ثلاث مسائل تتعلق بالتقرير السنوي الصادر عام ٢٠١٨ تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لسويسرا.

أولا، في عام ٢٠١٨ ازداد توطيد جدول أعمال الحفاظ على السلام، بما في ذلك من خلال جلستين رفيعتي المستوى عقدتا في نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر، واعتماد الجمعية العامة ومجلس الأمن لقرارين توأمين جديدين – القرار ٢٧٦/٧٢ والقرار ٢٤١٣ (٢٠١٨)، على الترتيب – وكذلك العديد من البيانات الرئاسية. وفي ذلك الصدد، ترحب سويسرا بشكل خاص بالتأكيد على أن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان أمور مترابطة يعزز كل منها الآخر.

وترحب سويسرا بأن المجلس قد أخذ في الحسبان معايير ومؤشرات حقوق الإنسان في رصده لحالات البلدان وفي تكييف استجابته، على سبيل المثال، في جنوب السودان. وفيما يتعلق باليمن، تمكن المجلس من الاستجابة بسرعة واعتمد اتفاق ستوكهولم باتخاذ القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨)، وبالتالي، قام بالوفاء بالتزامه بتعزيز فعالية الأمم المتحدة في دعم تسوية النزاعات من الناحية العملية. بيد أنه في حالات أخرى عجز المجلس للأسف عن اتخاذ إجراءات كما هو الحال في سورية. ولم يتخذ المجلس القرارات التي كان من شأنها تشكيل آليات للتحقيق في التقارير عن استخدام الأسلحة الكيميائية في دوما في نيسان/أبريل ٢٠١٨ وإسناد المسؤولية.

ثانيا، ترحب سويسرا أيضا بالتطورات الهامة في خطة المجلس لحماية المدنيين في عام ٢٠١٨. واتخاذ القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨) بالإجماع في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٨ الذي يتناول الصلة بين النزاع المسلح والعنف وانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع وخطر المجاعة يكتسي أهمية حاسمة. وساعدت سويسرا، بصفتها رئيسة لمجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة إلى جانب هولندا، على تمهيد الطريق لاتخاذ ذلك القرار. وأغلب أكبر الأزمات الغذائية في العالم تتصل بالنزاعات؛ والمسألة للأسف لا تزال بالغة الأهمية.

إن الحالة الإنسانية، بما في ذلك الأمن الغذائي للمدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني، في سياقات مثل اليمن والجنوب السودان، تثير بالغ القلق ولا بد أن ينظر فيها المجلس على سبيل الأولوية. وقدمت سويسرا، في إطار التزامها بحماية المدنيين، مقترحا يهدف إلى تعديل نظام روما الأساسي إلى الأمانة العامة الأسبوع الماضي بتعيين وتحديد استخدام تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب جريمة حرب يعاقب عليها أمام المحكمة الجنائية الدولية عندما ترتكب في النزاعات المسلحة غير الدولية.

ثالثا، ترحب سويسرا بالجهود الجارية الرامية إلى تحسين بعض جوانب أساليب عمل المجلس والمساهمة في فعالية وشفافية أعماله في عام ٢٠١٨. وبالإضافة إلى مناقشة اليوم، تمثل المناقشة المفتوحة التي تعقد الآن سنويا بشأن أساليب عمل المجلس وجلسات الاختتام للرئاسات حتى وإن كانت غير

منتظمة أدوات أساسية لتعزيز تفاعل المجلس مع عموم الأعضاء في الأمم المتحدة.

ولكن المناقشات الصعبة الحالية في إطار الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى أظهرت أنه لا تزال هناك تحديات يتعين التغلب عليها. وتشيد سويسرا بالكويت وغيرها من الأعضاء المنتخبين على الدور الإيجابي الذي تقوم به، وستواصل دعم التقدم المحرز بصورة بناءة. وتتمثل إحدى أولوياتنا في تعزيز الإجراءات القانونية الواجبة فيما يتعلق بنظام جزاءات المجلس التي يمكننا الاستفادة فيها من الخبرات الإيجابية مع آلية أمين المظالم المنشأة منذ ١٠ سنوات.

وختاما، اتساقا مع بيان فريق المساءلة والاتساق والشفافية الذي تشرفت بالإدلاء به في وقت سابق، تتطلع سويسرا أيضا إلى العملية السنوية لعام ٢٠١٩ بشأن تقرير مجلس الأمن التي تتسم بالتقيد الصارم بالإطار الزمني المتفق عليه في مذكرة رئيس مجلس الأمن لعام ٢٠١٧ (S/2017/507).

السيد سريفيهوك (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم ١٠ أعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وهي: بروني دار السلام، كمبوديا، إندونيسيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، ميانمار، الفلبين، سنغافورة، فييت نام، وبلدي تايلند.

إن مجلس الأمن يؤدي دورا هاما في صون السلم والأمن الدوليين بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على نحو ما ورد في المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة. لذلك فإن التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/73/2) يشكل أداة هامة للمجلس للوفاء بالمساءلة والشفافية تجاه العضوية الأوسع نطاقا من خلال إحاطتها علما بأنشطته. وفي ذلك الصدد، ترحب الرابطة بتقرير مجلس الأمن لعام ٢٠١٨. وننوه أيضا ببذل الجهود لتحسين الجزء السردي في مقدمة التقرير عقب صدور مذكرة رئيس مجلس الأمن في آب/أغسطس لعام ٢٠١٧ (S/2017/507).

إن نظر الجمعية العامة في تقرير المجلس عملية بالغة الأهمية. ومن الجوانب الأساسية للعلاقة بين مجلس الأمن والعضوية الأوسع نطاقا. كما تشكل فرصة لجميع الدول الأعضاء لدراسة أعمال أحد أهم أجهزة الأمم المتحدة والتعليق عليها. وإن جرت العملية بطريقة معقولة، يمكن أن تساعد المناقشة بشأن تقرير مجلس الأمن في تعزيز مصداقية مجلس الأمن وفعالية الأمم المتحدة ككل.

لقد استغرق إعداد التقرير فترة أطول بكثير مما تقتضيه المذكرة ٥٠٧. وتسبب التأخر في اعتماده في أن تنظر فيه الجمعية العامة في نهاية هذه الدورة، وهي مرحلة متأخرة. وللعام الثالث على التوالي نجد أنفسنا نناقش التقرير في أيلول/سبتمبر، أي قبل أسابيع من اختتام الدورة على الرغم من أن الفترة التي يغطيها التقرير الآن من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر، وفقا لمذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (S/2015/944). ثمة تقويض للمصداقية في وجود ثغرة تتراوح بين ثمانية أو تسعة أشهر لتناقش الجمعية العامة أعمال المجلس. ويمكن القيام بالمزيد من حيث حسن التوقيت للحفاظ على أهمية ذلك التقرير والعملية. وفي هذا السياق، تود الرابطة أن تقدم المقترحات التالية لتحسين نظرنا في التقرير.

أولا، من الأهمية بمكان أن يلتزم مجلس الأمن بالعنصر المهم لحسن التوقيت وفقا للمذكرة ٥٠٧ التي تنص على أنه يجب تقديم التقرير في موعد لا يتجاوز الربيع. وتوخيا للوضوح، يمكن تعريف الربيع بموعد لا يتجاوز شهر نيسان/أبريل، وهو ما يمكن أن يكون أكثر وضوحا في المذكرة ٥٠٧.

ثانيا، لكي تكون المناقشة موضوعية ومفيدة، لا بد من منح الدول الأعضاء الوقت الكافي لدراسة التقرير بعناية. ونلاحظ أن التقرير كان من المقرر أن تنظر فيه الجمعية العامة في ٣٠ آب/أغسطس أي بعد أسبوع ونصف تقريبا من نشر

التقرير. ونقدر منح المزيد من الوقت في نهاية المطاف ووددنا لو كانت المدة بين اعتماد التقرير ومناقشته في المستقبل لا تقل عن ثلاثة أسابيع. فمن شأن ذلك أن يكفل الوقت الكافي للتحضير بموضوعية للمناقشة. وعقد جلسة إحاطة غير رسمية بشأن التقرير لعموم الأعضاء قبل اعتماده كان سيمثل عملا مكملا قيما لهذه العملية.

ثالثا، نرى أهمية في أن يتضمن التقرير تعليقات وتقييمات أكثر انتظاما بشأن عمل المجلس. وتشكل جلسات الاختتام الشهرية في نهاية كل رئاسة لمجلس الأمن منبرا مفيدا في ذلك الصدد.

من الضروري أن يحافظ مجلس الأمن على أعلى معايير المساءلة والشفافية. وتأمل رابطة دول جنوب شرق آسيا أن يواصل مجلس الأمن ومجمل الأعضاء ضمان المشاركة الفعالة في هذه المناقشة، وأن نتخذ بشكل جماعي خطوات لتعزيز عمل المجلس.

السيد يلشنكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة. نود أولاً أن نعرب عن تقديرنا للسيدة كارين بيرس، الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة، وفريقها لإعداد مقدمة تقرير مجلس الأمن لعام ٢٠١٨ (A/73/2). ونشكر أيضا الأمانة العامة على وضع الجزء المتعلق بالوقائع من التقرير السنوي لمجلس الأمن.

إن التقرير مصدر مرجعي ممتاز لجميع الوثائق التي تم إرسالها من مجلس الأمن وإليه، وكذلك محاضر الجلسات التي عُقدت على مدار العام. الحصول على كل هذه المعلومات التي تم تجميعها في وثيقة واحدة أمر مفيد للغاية. من ناحية أخرى، يعطي التقرير نظرة محدودة للغاية على الطبيعة الموضوعية للعمل الفعلي الذي قام به المجلس. على سبيل المثال، سوف يرى القارئ العابر أو غير المتمرس ما تمت مناقشته ومتى تمت وأية وثائق تم اعتمادها، ولكن الأسئلة المتعلقة بسبب أو كيفية حدوث ذلك ستبقى بلا إجابة.

هل يعطي التقرير فكرة عما يحدث على الأرض؟ هل يوفر سياقًا لسبب عرض قضية محددة على مجلس الأمن؟ هل يقدم أي تفسير لسبب اعتماد أو رفض وثيقة معينة؟ تلك هي الأسئلة التي ينبغي أن تقاس عليها قيمة التقرير.

نعلم جميعا أن هناك بنود جدول أعمال يناقشها مجلس الأمن بوتيرة منتظمة. هناك أيضا قضايا لدى أعضاء المجلس مشاعر قوية للغاية تجاهها. وهم لذلك يشرعون في مناقشات خاصة بها، عادةً خلال شهر رئاستهم. بالإضافة إلى ذلك، هناك طلبات لعقد جلسات عاجلة أو غير مخطط لها استجابة لتطورات ملموسة في بلد معين أو منطقة معينة. هل بوسع المرء أن يستنتج من التقرير أية جلسة كانت هذه أو تلك؟ بشق الأنفس، وذلك على الرغم من أن التمييز قد يكون بالغ الأهمية ومفيدًا للغاية.

نحن نقدر الجهد المبذول لإعطاء طابع أكثر تحليلاً وموضوعية للجزء التمهيدي. على سبيل المثال، من المفيد وجود إشارات محددة إلى القرارات التي لم يتم اتخاذها بالإجماع. في رأينا أنه في مثل هذه الحالات سيكون من المفيد أكثر الحصول على شرح موجز للجوانب الواردة في الوثائق المقترحة التي اختلفت حولها آراء أعضاء المجلس.

ثم هناك مسألة مشاريع القرارات التي لم يتم اعتمادها بسبب التصويت السلبي لعضو دائم في المجلس أو الإخفاق في الحصول على تسعة أصوات مؤيدة. من الواضح أن مثل هذه الحالات تستحق اهتمامًا أكبر من مجرد ذكر نتائج التصويت دون أية تفاصيل حول جوهر القضايا.

وماذا عن عمليات التصويت الإجرائي؟ يدل إجراؤها على أن أعضاء المجلس يولون أهمية قصوى للقضية المطروحة. على

الرغم من حقيقة أنه كانت هناك أربع حالات في عام ٢٠١٨ طُلب فيها تصويت إجرائي، إلا أننا في المقدمة نقرأ عن حالة واحدة فقط منها. وهذا في رأينا إغفال صارخ.

أخيراً، يرى وفد بلادي أنه من غير المناسب تمامًا أن يرد في التقرير عرض لنظر المجلس في مسألة النزاع الروسي الأوكراني، والذي يندرج رسميًا في إطار بند جدول الأعمال المعنون ”الرسالة المؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)، والرسالة المؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2014/264)“.

ما هي قيمة تقديم وصف لمضمون البيان الرئاسي S/PRST/2018/12، بينما يتم إهمال الإشارة على الأقل إلى عدد الجلسات المفتوحة التي عُقدت خلال العام – العدد هو أربعة، إذا كان الأعضاء يتساءلون – وكذلك الإشارة إلى من الذي بدأ المناقشات المعنية ولأي سبب. ففي كل الأحوال لا توجد دورة تقارير ثابتة أو جدول زمني متفق عليه لهذه الجلسات، مما يعني أنه تتم الدعوة إلى عقدها فقط عندما يحدث شيء غير عادي.

كيف لا يمكن العثور، ولا حتى في حواشي المقدمة، على الجلسة التي نوقش فيها أخطر تصعيد للوضع، والمنعقدة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، في أعقاب الهجوم المسلح الذي قامت به البحرية الروسية في المياه الدولية على ثلاث سفن تابعة للبحرية الأوكرانية، مع الاستيلاء عليها لاحقاً والاحتجاز غير القانوني لأطقمها؟

الجواب واضح إلى حد ما بالنظر إلى أن المقدمة يجب أن يتم الاتفاق عليها بتوافق الآراء، وبالنسبة لعضو دائم في المجلس معروف تماماً فإن سياسته منذ وقت طويل هي إخفاء المعلومات التي تهم العامة والتستر عليها وتشويهها.

وحيث أن عضوية أوكرانيا في المجلس لعامي ٢٠١٦-٢٠١٧ كانت قد انتهت قبل فترة قصيرة جداً، فإنها تدرك أن جميع أوجه القصور المذكورة سلفاً ليست بسبب عدم محاولة الغالبية الساحقة من أعضاء المجلس، بما في ذلك الأعضاء الدائمون، بل نتيجة لأوجه القصور المؤسسية في تكوين المجلس وأساليب العمل المقررة. وفي هذا الصدد، نحث أعضاء المجلس على مواصلة استكشاف طرق وأساليب جديدة لزيادة تحسين إعداد التقرير السنوي المقدم إلى الجمعية العامة.

السيد فيناويزر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): لا يمكن المغالاة في تأكيد أهمية مناقشة اليوم. إن التقرير السنوي المقدم من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة (A/73/2) هو آلية رئيسية للمساءلة أنشأها ميثاق الأمم المتحدة لتنظيم العلاقة بين جهازين منبثقين من الميثاق ولديهما ولايات وضعت بعناية وأحكام واضحة للتعاون. حقيقة أننا نجري هذا النقاش في آخر لحظة ممكنة حرفيًا، وبعد وقت قصير لمراجعة التقرير نفسه، والذي تم تقديمه في وقت متأخر للسنة الثالثة على التوالي، هي ليست مؤشرا جيدا. فهذا يُظهر عدم احترام مجلس الأمن لولايته وأساليب عمله، والأهم من ذلك عدم احترام للجمعية. وشأننا شأن المتكلمين الآخرين، ندعو مجلس الأمن إلى تحمل مسؤوليته على محمل الجد وتقديم تقريره إلى الجمعية العامة في موعد لا يتجاوز نيسان/أبريل. كما ندعو رئيس الجمعية العامة إلى تحديد موعد للنظر في التقرير يتيح أوسع نطاق للمشاركة.

يضطلع مجلس الأمن بولايته نيابة عن أعضاء الأمم المتحدة وبالتالي فهو مسؤول أمام الجمعية. نحن ننتخب الدول لعضوية المجلس ونتوقع منها أن تحدث فرقا هناك. إننا نشيد بجهود الكويت والأعضاء المنتخبين الآخرين لتحسين الظروف في هذا المضمار، وعلى سبيل المثال من خلال إنشاء نظام للمشاركة في الصياغة والتقاسم العادل للأعباء في رئاسة اللجان. لقد أوجد الأعضاء المنتخبون زخما إيجابيا وبدأوا مناقشات صحية بشأن

أساليب أفضل للعمل داخل مجلس الأمن. وبوسعهم التأكد من أنهم يمثلون الإرادة الجماعية للأعضاء، كما أظهرت ذلك عدة مناقشات سابقة حول أساليب العمل. وفي الوقت نفسه، نشعر بخيبة أمل لعدم استجابة الأعضاء الدائمين، والذين ينبغي أن يتشاطروا الهدف المتمثل في جعل المجلس هيئة أكثر فعالية ولكنهم يتخذون موقفا دفاعيا جماعيا بشأن مسائل أساليب العمل.

ومما يضاعف الافتقار الحالي للمساءلة هو حقيقة أن المجلس يقصر بشكل كبير في ولايته المنصوص عليها في الميثاق والمتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين، مع ما يترتب على ذلك من أشد العواقب على الأشخاص الذين يُفترض أن يحميهم. ويوضح ذلك بشكل رئيسي التقرير السنوي، ليس في ما يقوله ولكن في ما يستبعده. لقد واصل المجلس إخفاقه المستمر طويلاً في معالجة الوضع في سورية؛ فما زلنا نجد أن المساءلة ليست جزءاً لا يتجزأ من العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة اسميا. ولم يتحقق أي تقدم في الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية، والتي دعت إليها دول عديدة للغاية والأمين العام. إن الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ لا تزال تشكل منارة وحيدة للأمل في تحقيق العدالة من بين الخطوات الهامة التي اتخذتها فرادى الدول لمحاكمة مجرمي الحرب.

وفيما يتعلق بميانمار، رفض المجلس إلى حد بعيد حتى مناقشة الحالة، ناهيك عن اتخاذ تدابير لمعالجة ورفع الظلم الفادح الذي يتعرض له شعب الروهينغيا.

بالنسبة لليمن، برزت عملية سياسية هشة، تغري المرء بأن يصفها بذلك، رغم تسويف مجلس الأمن. وستكون هناك حاجة ماسة إلى دعم هادف وحاسم لجهود السلام لتعزيز إحراز تقدم سياسي.

وفيما يخص ليبيا، فإن المجلس غير قادر على إنهاء العنف ويسمح بشكل متزايد للنفوذ الخارجي بتحديد مصير البلد مما يقوض الجهود الرامية إلى توحيد البلد تحت مظلة مؤسسات مشتركة وفي ظل آفاق لمستقبل أفضل.

وفي السودان، ترحب ليختنشتاين باتفاق السلام الموقع مؤخراً. ومع ذلك يخاطر مجلس الأمن بتفويت أفضل فرصة لضمان تحقيق العدالة للضحايا في دارفور، وهي العدالة التي كلف المجلس نفسه، المحكمة الجنائية الدولية بتحقيقها، لكنه أخفق باستمرار في دعم جهود المحكمة العديدة لتحقيق ذلك.

وبينما يبلغ الأمين العام والأصوات الرسمية الأخرى على غرار اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن أعداد قياسية من انتهاكات القانون الدولي الإنساني والإخفاقات في حماية المدنيين، فإننا نرى اليوم أنه ليس بوسع مجلس الأمن الإبلاغ عن شيء يذكر بشأن ما قام به لمعالجة وعكس هذه الوتيرة. وأهم ما في الأمر هو الحالات العديدة التي يتجاهل فيها المجلس الانتهاكات المستمرة والخطيرة لقراراته سواء كان ذلك في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو إيران أو الشرق الأوسط.

إن أوجه القصور هذه بنيوية إلى حد ما وبالتالي فهي تشكل خطرا داهما على الأمم المتحدة ككل، خطر تتحمل الجمعية مسؤولية التصدي له. وتحتاج الجمعية إلى إعادة تأكيد دورها المحدود من الناحية العملية ولكنه ليس محدودا من الناحية القانونية. وتشكل الآلية الدولية المحايدة المستقلة، حالة مهمة لما يمكن أن تحققه الجمعية العامة عندما لا يقوم مجلس الأمن بأداء عمله.

وزاد استخدام حق النقض بشكل كبير خلال العقد الماضي. وكان لتأثيره الذي يمنع الامتثال الاستباقي عواقب سلبية هائلة على أداء مجلس الأمن. ويجب أن تتحقق الدول الأعضاء من حق النقض، لا سيما مع استخدامه بشكل متزايد في انتهاك لمقاصد ومبادئ الميثاق ذاتها. وتشكل مدونة قواعد

السلوك التي وضعها الفريق المعني بالمساءلة والاتساق والشفافية، وتدعمها الآن ١١٩ دولة ونود أن نشكر أرمينيا على انضمامها بالأمس فقط، التزاما مهما من جانب أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء ضد إساءة استخدام حق النقض في حالات جرائم الفظائع الجماعية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد يلتشنكو (أوكرانيا).

إننا بحاجة إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات بشأن حق النقض. وترى ليختنشتاين أنه ينبغي للجمعية العامة مناقشة أي استخدام لحق النقض في جلسة رسمية كإجراء للمساءلة. وينبغي أن تجري هذه المناقشة بدون المساس بأي نتيجة محتملة وبصورة مستقلة عن مضمون مشروع القرار الذي استخدم حق النقض ضده.

وينبغي دعوة المجلس إلى الإسهام في المناقشة في الجمعية العامة بتقديم تقرير خاص وفقاً للفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الميثاق. وندعو جميع الوفود المهتمة إلى العمل معنا لإيجاد أساس لمثل هذه المناقشة هنا في الجمعية خلال الأسابيع المقبلة. ونعتبر ذلك إسهاما مهما في تعزيز الأمم المتحدة باعتبارها أهم تجسيد للتعددية الشاملة للجميع.

وترغب أغلبية ساحقة من الدول في أن تنجح الأمم المتحدة في مهمتها لتحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة والحقوق والحريات الأساسية للشعوب.

وسنستمر في المساعدة في توطيد صوت تلك الأغلبية. ويوفر الميثاق أساسا واسعا، ويقدم تقرير مجلس الأمن المعروض علينا سببا كافيا للقيام بذلك.

السيد غفور (سنغافورة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تأييد البيان الذي أدلى به سفير تايلند بالنيابة عن البلدان العشرة الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وأشكر أيضا رئيس مجلس الأمن، سفير الاتحاد الروسي، على عرض تقرير مجلس الأمن (A/73/2) بالنيابة عن جميع أعضاء المجلس.

واسمحوا لي أن أبدأ بالقول إن هذه الجلسة العامة هي من أهم الجلسات المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة. ويتحمل أعضاء الجمعية العامة اليوم مسؤولية هامة للغاية تتمثل في النظر في التقرير السنوي للمجلس.

وبينما ننظر في التقرير السنوي، يبرز سؤال أساسي وهو لماذا تنظر الجمعية العامة في التقرير السنوي لمجلس الأمن؟ وتتجلى الإجابة المختصرة في أن التقرير السنوي هو أحد متطلبات ميثاق الأمم المتحدة. إنه في الواقع التزام مجلس الأمن الواضح الوحيد تجاه الجمعية العامة بموجب الميثاق. ولا يتم تسليط الضوء على هذا الالتزام في مادة واحدة فقط بل في المادتين ١٥ و ٢٤. واسمحوا لي أن أشير إلى الفقرة ١ من المادة ١٥ التي تنص على ما يلي:

> ”تتلقى الجمعية العامة تقارير سنوية وأخرى خاصة من مجلس الأمن وتنظر فيها، وتتضمن هذه التقارير بياناً عن التدابير التي يكون مجلس الأمن قد قرّرها أو اتخذها لحفظ السلم والأمن الدولي“.

بالإضافة إلى ذلك تنص الفقرة ٣ من المادة ٢٤ على ما يلي:

> ”يرفع مجلس الأمن تقارير سنوية، وأخرى خاصة، إذا اقتضت الحال إلى الجمعية عامة لتنظر فيها.“

وبعبارة أخرى، يتعلق تقديم التقرير السنوي والنظر فيه بالوفاء بمسؤولية بموجب الميثاق. وإذا كنا جادين بشأن ميثاق الأمم المتحدة، فمن المهم عندئذ أن تنظر كل دولة عضو بعناية في تقرير مجلس الأمن وأن تعبر عن آرائها بشأن أنشطة المجلس.

لذلك يسرني للغاية رؤية إدراج العديد من الدول الأعضاء في قائمة المتكلمين في مناقشة اليوم.

هناك مسألة أكثر أهمية في جوهر مناقشة اليوم، وتتجلى في ماهية العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن؟ وعند النظر في أدوار الجمعية العامة ومجلس الأمن علينا النظر في المادة ٢٤ برمتها. حيث تنص الفقرة ١ من المادة ٢٤ على ما يلي:

”رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به ”الأمم المتحدة“ سريعاً فعالاً، يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات“.

ويتضح من المادة ٢٤ أن مجلس الأمن يتصرف بالنيابة عن جميع الأعضاء. ولأن مجلس الأمن يتصرف بالنيابة عن جميع الأعضاء، فإنه تقع على عاتقه في المقابل مسؤولية وواجب تقديم تقرير إلى الجمعية العامة.

ومن هذا المنظور، تشكل جلسة اليوم في الأساس ممارسة في مجال المساءلة والشفافية والشرعية. واسمحوا لي أن أوضح ما أقصده بالشفافية والمساءلة والشرعية.

إن التقرير السنوي يمثل أحد وسائل زيادة الشفافية في عمل مجلس الأمن. ويصنف التقرير جميع وثائق وقرارات مجلس الأمن. وهذا يجعله وثيقة مرجعية مفيدة لجميع الأعضاء. والأهم من ذلك، أن النظر في التقرير السنوي يسمح للجمعية العامة بمساءلة مجلس الأمن عما اتخذه أو لم يتخذه من إجراءات. ومن خلال هذه المناقشة المفتوحة هنا في الجمعية العامة يكتسب مجلس الأمن شرعية لعمله ودوره كهيئة مهمة من هيئات الأمم المتحدة. وذلك ما يجعل من مناقشة اليوم أساسا عملية تنطوي على مناقشة مواضيع المساءلة والشفافية والشرعية فيما يتعلق بمجلس الأمن.

لقد قرأت بعناية التقرير السنوي الذي يوجز أنشطة مجلس الأمن خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. كما استمعت بعناية إلى التقرير الذي قدمه رئيس المجلس في وقت سابق من هذا الصباح. ويجب علينا جميعا، بصفتنا أعضاء في الجمعية العامة، التدقيق بعناية في تقرير المجلس وأن نطرح على أنفسنا بعض الأسئلة الأساسية. هل لبى مجلس الأمن توقعاتنا؟ هل اتخذ مجلس الأمن إجراءات سريعة لحل الأزمات الدولية، أم أن مجلس الأمن كان مشلولا بسبب الاعتبارات السياسية لدرجة لم تمكنه من الاستجابة للمسائل الدولية؟ كم مرة استخدم الأعضاء الدائمون حق النقض، وما هي المسائل التي استُخدم فيها؟ كيف اضطلع الأعضاء المنتخبون بمسؤولياتهم في المجلس؟ تلك هي الأسئلة التي يتعين علينا أن نسألها لأنفسنا ولأعضاء المجلس فيما ننظر في التقرير السنوي.

كما إن من المهم، عند النظر في التقرير السنوي، أن نأخذ في الاعتبار أهمية المذكرة S/2017/507، الصادرة عن رئيس مجلس الأمن في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧. ففي تلك المذكرة، أعرب أعضاء المجلس عن التزامهم بتنفيذ مجموعة من التدابير الرامية إلى تعزيز الكفاءة والشفافية في عمل المجلس. وتنص الفقرة ١٢٥ على أن:

”يتخذ مجلس الأمن الإجراءات اللازمة لكفالة تقديم تقريره إلى الجمعية العامة في الموعد المحدد“.

وتنص الفقرة ١٣٢ على:

”وينبغي للأمانة العامة تقديم مشروع التقرير إلى أعضاء المجلس في موعد لا يتجاوز ١٥ آذار/مارس، فور انتهاء الفترة المشمولة بالتقرير، حتى يتسنى للمجلس أن يناقشه ثم يعتمده في الوقت المناسب لتنظر فيه الجمعية العامة في ربيع تلك السنة التقويمية.“

وأود أن أدلي ببعض الملاحظات بشأن مضمون التقرير وعملية النظر في التقرير هنا في الجمعية العامة.

أولا، إننا نشعر بخيبة الأمل. ونحن نشعر بخيبة الأمل لأن التقرير قُدم في وقت متأخر جدا. وفي هذا الصدد، فإننا نتشاطر الشعور بخيبة الأمل الذي عبرت عنه الوفود الأخرى في وقت سابق ونردده. فالتقرير يغطي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، غير أنه يأتي بعد ثمانية أشهر من نهاية الفترة قيد الاستعراض. وإذا أتى التقرير السنوي بعد ثمانية أشهر، هل يمكننا حقا القول إنه جاء في الوقت المناسب؟ لماذا يستغرق إعداد التقرير السنوي ثمانية أشهر؟ لقد قمنا ببعض الأبحاث ونظر وفد بلدي في التقارير السابقة ونلاحظ أنه خلال الفترة من ١٩٩٣ إلى ٢٠١٥، كان متوسط الوقت المستغرق لإصدار التقرير السنوي أربعة أشهر. فلماذا يستغرق الأمر ثمانية أشهر الآن في الوقت الذي كان يستغرق فيه أربعة أشهر فقط؟ إننا نرى أن هناك بالتأكيد مجالا للتحسين من قبل أعضاء المجلس على صعيد إحالة التقرير السنوي إلى الجمعية العامة في موعده.

ثانيا، إننا نشعر بخيبة أمل شديدة. ونحن نشعر بخيبة أمل لأن مجلس الأمن لم يبذل جهدا لاحترام الحد الزمني المنصوص عليه في المذكرة الرئاسية ٥٠٧، التي تنص بوضوح على أنه ينبغي للمجلس أن يعتمد التقرير السنوي في الوقت المناسب لتنظر فيه الجمعية العامة ”في ربيع تلك السنة التقويمية“. وقد انقضى الربيع منذ زمن بعيد وانقضى الصيف منذ زمن بعيد وبدأنا فصل الخريف وأخذت أوراق الأشجار في التساقط. وذلك يثير مسألة ذات صلة. هل قدمت الأمانة العامة مسودة التقرير إلى المجلس في موعد غايته ١٥ آذار/مارس، على النحو المطلوب في المذكرة ٥٠٧؟ وإن لم يكن الأمر كذلك، فلماذا؟ وأود أن تجيب الأمانة العامة على هذا السؤال تحديدا في مرحلة ما.

ثالثا، نلاحظ نشوء اتجاه في السنوات القليلة الماضية لتقديم التقرير السنوي في وقت متأخر وإحالته على عجل إلى الجمعية العامة في أواخر آب/أغسطس أو أوائل أيلول/سبتمبر. وذلك لا يتيح مناقشته وتناوله بشكل سليم في الجمعية العامة. وليس من الملائم تقديم تقرير هام كهذا على عجل خلال الأيام الأخيرة المتبقية من دورة الجمعية. وبصفة خاصة، فإن توقيت أواخر آب/أغسطس ليس مناسبا، إذ أن العديد من موظفي البعثات يكونون خارج نيويورك. وبالمثل، فإن مطلع شهر أيلول/سبتمبر فترة حافلة بالعمل بالنسبة للبعثات لأننا نكون منهمكين في التحضير للأسبوع الرفيع المستوى. وبالتالي، علينا أن ننظر بجدية في تغيير الحد الزمني لنظر الجمعية العامة في التقرير السنوي.

رابعا، أود أن أعلق على التقييمات الشهرية المشار إليها في الصفحة ٧٨ من التقرير السنوي. كما أنه تم تناول مسألة التقييم الشهري في الفقرة ١٣٦ من المذكرة ٥٠٧. ونشعر بخيبة أمل لأن سبعة من أعضاء مجلس الأمن لم يقدموا تقييماتهم الشهرية لفترات رئاساتهم خلال عام ٢٠١٨. فما هو السبب وراء ذلك؟ ففي السنوات السابقة كان جميع أعضاء المجلس يقدمون تقييماتهم الشهرية. غير أننا نلاحظ أن المزيد والمزيد من الأعضاء درجوا في السنوات الأخيرة على عدم تقديم تقييمات شهرية. ونود أن نعرف السبب وراء هذا الأمر. هل الأمر يعني أن أعضاء المجلس يرون أن أعضاء الجمعية العامة لا يعتبرون تقييماتهم الشهرية أمرا مهما؟ على العكس من ذلك، أود أن أشدد على أن جميع أعضاء الجمعية العامة يعتبرون تقديم تقرير التقييم الشهري عملية هامة جدا. وآمل أن ينقل رئيس مجلس الأمن هذا الأمر إلى أعضاء المجلس وأن يسلط بعض الضوء على أسباب عدم تقديم ١٠ من أعضاء مجلس الأمن بعد لتقييماتهم الشهرية. كما أود أن أقول إننا سننتظر تقديم التقارير العشرة المتبقية في الوقت المناسب.

خامسا، ألاحظ أن إعداد التقرير قد أصبح على ما يبدو بمثابة ممارسة لنوع من الطقوس. فلم يُبذل جهد يذكر في إجراء مشاورات أوسع. وتنص الفقرة ١٢٩ من المذكرة ٥٠٧ على أنه يجوز لمن يصوغ التقرير النظر في ”تنظيم جلسات تحاور

غير رسمية لتبادل الآراء مع عموم الأعضاء، عند الاقتضاء.‘‘. ونحن نفهم أن من صاغ هذا التقرير هو البعثة الدائمة للمملكة المتحدة. ولم نشهد إجراء مثل هذه المشاورات في السنوات الأخيرة. ويبدو كذلك أنه لم يكن هناك تشاور بشأن التقرير حتى داخل المجلس. والمرة الوحيدة التي أخذ فيها أعضاء المجلس الـ١٥ الكلمة أثناء اعتماد التقرير كانت في عام ٢٠٠٢، أي منذ وقت بعيد (انظر S/PV.4616). ونود أن نطلب أن يتواصل عضو المجلس المكلف بصياغة التقرير مع أعضاء الجمعية العامة قبل وضع الصيغة النهائية للتقرير وتقديمه إلى الجمعية العامة.

أخيرا، أود أن أعلق على محتوى التقرير. إن الجزء الرئيسي في التقرير هو المقدمة. وأول مقدمة يتم إدراجها كانت في تقرير عام ٢٠٠٢ (A/56/2)، وقد تضمنت تحليلا جيدا وموجزا لأعمال مجلس الأمن. غير أن مستوى التحليل تباين منذ ذلك الحين. وعلى الرغم من أن مقدمات التقارير الأخيرة تحسنت كثيرا عما كانت عليه في السنوات السابقة، فإننا نعتقد أن هناك مجالا للتحسين ولدينا بعض الاقتراحات المحددة فيما يتعلق بمحتوى التقرير.

أولا، نعتقد أنه ينبغي أن يتضمن التقرير السنوي موجزا لاستخدام حق النقض خلال العام ومواقف أعضاء المجلس في التصويت في جميع التصويتات الإجرائية والموضوعية التي أجريت في المجلس خلال الفترة قيد الاستعراض.

ثانيا، ينبغي أن يتضمن التقرير السنوي مزيدا من التفاصيل بشأن المسائل التي نوقشت فيما يتعلق بتحسين أساليب عمل المجلس.

ثالثا، ينبغي أن يقدم التقرير السنوي تحليلا للاتجاهات الإحصائية المتعلقة بوثائق المجلس أو نتائج عمله من حيث البيانات أو القرارات.

وبالإضافة إلى هذه الاقتراحات الثلاثة، يود وفد بلدي أن يتقدم بثلاثة طلبات محددة.

أولاً، نرجو من جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن الوفاء بمسؤولياتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن طريق تقديم التقرير السنوي في الوقت المناسب، وأن تفعل ذلك في موعد أقصاه شهر نيسان/أبريل من كل عام.

ثانياً، نرجو من جميع أعضاء مجلس الأمن استعراض المذكرة ٥٠٧ نظراً لصلتها بالتقرير السنوي لمجلس الأمن. ونطلب على وجه الخصوص تعديل الفقرة ١٣٢ من المذكرة ٥٠٧ لتشير بوضوح إلى أن التقرير السنوي لمجلس الأمن ينبغي تقديمه إلى الجمعية العامة في موعد أقصاه شهر نيسان/أبريل من العام التالي.

ثالثاً، نطلب إلى رئيس الجمعية العامة إعطاء الوقت الكافي للوفود للنظر في التقرير السنوي قبل تحديد موعد الجلسة العامة لمناقشته. ونعتقد أنه ينبغي أن تتاح للوفود ثلاثة أو أربعة أسابيع لقراءة التقرير والتشاور مع عواصمها وإعداد البيانات بعد تقديم التقرير إلى الجمعية العامة. ونعتقد أن اجتماع الجمعية العامة ينبغي عقده في أيار/مايو أو حزيران/يونيه في حال قُدم التقرير في نيسان/أبريل، ولا يجب بالطبع عقده في آب/أغسطس أو أيلول/سبتمبر.

وأود أن أختتم بياني ببضعة ملاحظات ختامية.

إن تقديم التقرير السنوي للمجلس والنظر فيه من قِبل الجمعية العامة لمسألة هامة وجدية. ويجب أخذ توقيت تقديم التقرير على محمل الجد لأن الإخلال به قد يُعرّض مبادئ الشفافية والمساءلة وحتى شرعية مجلس الأمن للخطر.

وأُدرك أن الدول الأعضاء في مجلس الأمن تواجه ضغوطاً هائلة ولديها جدول زمني صارم. وعلى الرغم من تعاطفي الشديد مع موقفها، فمن الأهمية بمكان تحسين عملنا وكيفية إنجازنا للأمور.

ومن المهم بالقدر نفسه أن يعمل مجلس الأمن جنباً إلى جنب مع الجمعية العامة وأن يدعم كل منهما الآخر بُغية تحقيق

رؤيتنا المشتركة المتمثلة في إحلال السلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم.

وقد أدليت بهذا البيان من منطلق تحسين عملنا وجعل الأمم المتحدة أفضل. وأعتذر عن أخذ وقت أطول مما قُدّر لي.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): لن يكون هيناً مخاطبة الجمعية العامة عقب البيان الممتاز الذي أدلى به للتو الممثل الدائم لسنغافورة.

وأود أن أشكر الممثل الدائم للاتحاد الروسي على تقديمه تقرير مجلس الأمن لعام ٢٠١٨ (A/73/2).

وقد دعت الأرجنتين تاريخياً إلى ضرورة بذل جهود مستمرة لتحسين الشفافية والشمول والانفتاح والديمقراطية والكفاءة في أعمال مجلس الأمن. ونسترشد في هذا الصدد بقناعتنا بأن المجلس يمكنه بل وينبغي له دون المساس بفعالية صنع القرار أن يكون أكثر شفافية وديمقراطية في علاقته بعموم أعضاء الأمم المتحدة بالنظر إلى أن ميثاق الأمم المتحدة يقر بأحقية المجلس في التصرف بالنيابة عنه.

ومع ذلك، لا يمكن لمجلس الأمن أن يتمتع بالشفافية والديمقراطية – ولا تقتصر المطالبة واسعة النطاق بتحقيق ذلك على الجمعية العامة فقط، بل تمتد لتشمل المجتمع المدني وعامة الناس أيضاً – إلا إذا أوفى على الأقل بتدابير المساءلة التي وردت بالفعل في الميثاق وفي المذكرة الرئاسية S/2017/507 الصادرة في ٢٠١٧. وتشمل تلك التدابير تقديم التقارير السنوية وكذا تقارير الرؤساء الشهرية عن الرئاسات والإعلان عن الجلسات الرسمية. وعليه، نرى أنهمن الأهمية بمكان أن يكفل مجلس الأمن اعتماد تقريره السنوي بحلول الموعد النهائي المحدد في المذكرة ٥٠٧ لإتاحة الوقت الكافي للدول الأعضاء لدراسته وصياغة ملاحظاتها بشأنه.

وتؤيد الأرجنتين بموجب المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة دور الجمعية العامة في الإحاطة علماً بتقرير المجلس، كما تؤيد إتاحة الفرصة للوفود للإدلاء ببيانات بشأن محتوى التقرير خلال الجلسة العامة حتى وإن لم يكن بوسعها المشاركة في تجميع التقرير أو تحريره لأن هذه المهمة مُسندة إلى المجلس. وتدعم الأرجنتين تعزيز فعالية التنفيذ لأحكام الميثاق ذات الصلة فيما يخص العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. ويجب على الجمعية العامة في هذا الصدد أن تمارس سلطتها عند الضرورة، بما في ذلك بشأن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين. وقد سُلط الضوء مراراً على هذه المسألة في المفاوضات الحكومية الدولية المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن.

وأود الآن الإشارة إلى التقرير ذاته. ففيما يتعلق بالإجراءات، يؤسفنا أن المخطط الزمني المحدد في المذكرة ٥٠٧ لم يُمتثل له مرة أخرى رغم إدراكنا أن الجهود التي بُذلت كانت لتحسين موعد تقديم التقرير إلى الجمعية العامة. وعلى الرغم من أن المواد المجمعة التي تغطي الصفحات من ٢٣ إلى ٢٢٥ واسعة للغاية – ورغم نشر الأمانة العامة لتلك الوثائق في الوقت المناسب – فإن ترتيبها المواضيعي يدعونا إلى النظر فيها من جديد. ومع ذلك، نرى ضرورة أن تتضمن المقدمة محتوى تحليلياً أكبر.

ونود كذلك أن نلفت الانتباه إلى البيان الوارد في مقدمة التقرير. فقد ورد في الفقرة ٢ أنه ”قد حالت الانقسامات في المجلس دون اتخاذه إجراءات فعالة بشأن بعض النزاعات الرئيسية“. ونعتقد أن التصريح الذي يعدّ عملاً ترحيبياً ينُمّ عن الإخلاص يجسد تماماً أحد أكبر التحديات التي تواجه مجلس الأمن، وهي مصداقية المنظمة وتعددية الأطراف بوجه عام.

ووجدنا في إطار البند ”الحالة في الشرق الأوسط“ الذي يعد إحدى المسائل الواردة في التقرير باعتبارها عنصراً محورياً لعمل المجلس في ٢٠١٨ أن ثلاثة مشاريع قرارات لم تحظ بأغلبية الأصوات المطلوبة لاعتمادها، بينما استخدم عضوان دائمان حق النقض ضد ثلاثة مشاريع قرارات أخرى. ويبدو أن المجلس عاجز عن إيجاد سبيل للتوصل إلى حل توفيقي لكسر

الجمود الذي يواجهه الآن فيما يتعلق بمسألة استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا والقضية الفلسطينية. وكثيراً ما يشعر عموم الدول الأعضاء في مجلس الأمن الذي يُنتظر منه التصرف بالنيابة عنها أنها غير مُمثلة في طريقة إدارة تلك النزاعات. إن السياق الدولي شديد التعقيد هذا يتطلب منا ألا نقف مكتوفي الأيدي، وأن نؤيد المقترحات الرامية إلى تصحيح مثل هذه الأوضاع، مثل إشارة ممثل ليختنشتاين إلى أنه كلما عقدت الجمعية العامة مناقشة في كل مرة هناك عضو دائم يستخدم فيها حق النقض.

وتؤمن الأرجنتين بأن حق النقض يقيد عمل المجلس ويحد منه ويقوضه، ونؤيد لذلك إلغاءه. وتلتزم الأرجنتين بمدونة قواعد السلوك لمجموعة المساءلة والاتساق والشفافية المتعلقة بعمل مجلس الأمن في حالات الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، فضلاً عن المبادرة الفرنسية المكسيكية بشأن ضبط النفس في استخدام حق النقض، وذلك لأن إلغاءه غير ممكن بعد. إننا مقتنعون في مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء بأن زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن في الفئة غير الدائمة وحدها في المستقبل من شأنه الحد من استخدام حق النقض بصورة أكبر، فضلاً عن زيادة تمثيل المناطق ذات التمثيل الناقص حالياً وإثراء النقاش وتقديم مجموعة واسعة من وجهات النظر بشأن سبل تسوية النزاعات.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزام بلدي بجعل مجلس الأمن أكثر شفافية وشمولا وديمقراطية وفعالية. ونعتقد أن الجلسة التي عُقدت هذا الصباح تؤكد ضرورة ألا نحيد عن هذا الهدف.

السيد بيرموديس ألفاريس (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): تعلق أوروغواي أهمية كبيرة على التقرير السنوي (A/73/2) لمجلس الأمن المقدّم إلى الجمعية العامة، الذي يوفّر معلومات عن الأنشطة المضطلع بها خلال سنة من العمل المكثف. يغطي التقرير المعروض علينا عام ٢٠١٨. وهو أحدث تقرير منذ نهاية عضوية أوروغواي في المجلس خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٧.

وللأسف، كما في الماضي، لم يُعرض التقرير السنوي في الوقت المناسب، على الرغم من الجدول الزمني المحدد بوضوح في أحدث نسخة من مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2017/507)، المؤرخة آب/أغسطس ٢٠١٧، بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. وفي المستقبل، لا بدّ من احترام شرط تقديمه في ربيع كل سنة تقويمية – أي قبل ٢١ حزيران/يونيه – الأمر الذي يوفر، علاوة على ذلك، الوقت الكافي لتحضيره.

وعلاوة على ذلك، من غير المناسب على ما يبدو أننا لم نستهلّ إلى الآن مناقشة التقرير، لأن اليوم هو الأسبوع الأخير من الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة وجميع الوفود تستعد حالياً لافتتاح الدورة الرابعة والسبعين بعد بضعة أيام والأسبوع الرفيع المستوى الذي يليها. كما أنه لا يبدو من المعقول أو الواقعي أن يكرس الأعضاء جلسة خاصة للجمعية العامة للنظر في تقرير يتضمن ويُدرج حالات وأنشطة من عام ٢٠١٨ بعد تسعة أشهر من نهاية ذلك العام. ومعظم ما ورد في التقرير إما قد تم حله أو لم يعد ذا صلة.

ولهذا السبب، وعلى الرغم من أن بلدي يعتقد أن جميع المسائل الواردة في التقرير مسائل هامة، فهو سيركّز مناقشته بإيجاز على عدد قليل منها فقط، مع توفير المعلومات المستكملة اللازمة للتأكد من أن يكون هذا الاجتماع أكثر واقعية وجدوى.

وبما أننا شاركنا في عدة بعثات لمجلس الأمن، فإننا نسلط الضوء على أهميتها فيما يتعلق بمختلف الدول المدرجة على جدول أعمال المجلس. ويجب أن تستمر هذه الممارسة، بالنظر إلى إمكانية الحصول على المعلومات الجيدة عن طريق الاتصال المباشر مع السلطات والمجتمع المدني والفرصة التي تتيحها تلك البعثات على أرض الواقع من حيث التوصل إلى فهم أفضل للحالات قيد النظر واتخاذ القرارات.

وفيما يتعلق باليمن، يتحتّم تعزيز قنوات الحوار والامتثال للاتفاقات الهشة التي تم التوصل إليها والتقليل إلى أدنى حد من تدخل البلدان المجاورة في النزاع أو التخلص منه. إن معاناة المواطنين اليمنيين قد تجاوزت النقطة الحرجة.

وفيما يتعلق بهايتي، بوصفها دولة من دول أمريكا اللاتينية، تودّ أوروغواي أن ترى تعزيز المؤسسات الهايتية وعودة البلد إلى الطريق المؤدي إلى التقدم. ومن الجدير بالذكر الاعتراف بالتقدم المحرز خلال الولايات التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي للوصول إلى مجتمع يتسم بتوتر أقل. ونسلّط الضوء على عمل الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وعلى إمكانية عمله بالتعاون مع مجلس الأمن. ويحدونا الأمل في أن يتمكن الرئيس موييز من التمتع بكامل نطاق الحكم الذي يستحقه.

ونقدّر عديد القرارات والتدابير التي اعتمدها مجلس الأمن في ثلاثة مجالات ذات أولوية للأوروغواي، وهي: الأطفال والنزاع المسلح، وحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، والمرأة والسلام والأمن. إن حماية النساء والأطفال وجميع المدنيين، بوجه عام، تستحق اهتماماً خاصاً من مجلس الأمن. لا ينبغي استهداف أحد في النزاعات، ويجب أن ندعم عمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، حيثما كانوا معنيين بالنزاعات، والوكالات الإنسانية ذات الصلة التي تعمل على تخفيف المعاناة الجسدية والجوع والآثار النفسية السلبية.

وفي ما يتعلق بميانمار، فيما يتصل بما قلته من قبل، يجب أن نسعى على المستوى الإنساني إلى إيجاد حل لمئات الآلاف من لاجئي الروهينغيا وضمان تمتعهم بالحق في الجنسية والهوية.

وفي ما يتعلق بالحالة في ليبيا، فهي ربما البند المدرج في جدول أعمال مجلس الأمن الذي يحظى بأقل قدر من وحدة الموقف، ولكن استخدام الكلام الذي يحتمل معنيين هو الأمر الأكثر إثارة للقلق. إذ تقول بعض الدول الأعضاء إنها تدعم عملية التسوية السياسية والمفاوضات التي تدعمها الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام، ولكنها تفتقر إلى العزم فيما يتعلق بإدانة أعمال قائد التمرد العسكري الذي يزيد من الفوضى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلد.

إن من الضروري إخراج ليبيا من التدهور الاجتماعي الذي تعاني منه. فالفوضى وانعدام الأمن يوفران أرضاً خصبة للجماعات الشبيهة بالمافيا، التي تتربّح من بيع البشر – وهي تجارة الرق في القرن الحادي والعشرين. وحلم المهاجرين المرهقين الذين يتطلعون إلى الانتقال إلى أوروبا لاستئناف حياتهم آخذ في التلاشي. وينبغي لمجلس الأمن أن يوفر الدعم الموحد والمحكم لحكومة الوفاق الوطني في طرابلس. فالعسكريّ المتمرد، في رأينا، ليس أكثر من أمير حرب مقارنة ببلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وفيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، وعلى الرغم من أننا سنوجز كلمتنا، سنكون مقصرين إذا لم نغتنم هذه الفرصة للتأكيد من جديد على دعمنا للعمل الذي يقوم به المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد ملادينوف. ومن الضروري أن يتخذ الطرفان تدابير ملموسة من أجل نزع فتيل التوترات، في الأجلين القصير والمتوسط، والمساعدة على إنشاء منتديات لإجراء المفاوضات المباشرة. وما زلنا نعتقد أن حل الدولتين هو الأفضل، ونعرض تقديم مساعينا الحميدة للجمع بين الطرفين لتحقيق ذلك.

تولت الرئاسة السيدة إيوانو (قبرص)، نائبة الرئيسة.

وفي الختام، نعتقد أن نظام حفظ السلام الموجود تحت تصرفنا اليوم، بالنظر إلى ما ينطوي عليه من قيمة، يجب أن يلقى الاهتمام اللازم من مجلس الأمن من خلال الإسراع بتجديد ولايات بعثاته. ونرحّب بالتقدم المحرز في عام ٢٠١٨ بشأن مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وسنواصل الدعوة إلى

الوفاء بالتزاماتها وبالتنفيذ، فضلاً عن الحوار الثلاثي بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات.

السيدة روغوابيزا (رواندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أودّ أن أبدأ بشكر أعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة على إعداد التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/73/2). كما أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن، الممثل الدائم للاتحاد الروسي، على عرضه للتقرير هذا الصباح.

إن ميثاق الأمم المتحدة – المادتين ١٥ و ٢٤ منه على وجه التحديد – ينص على هذه الفرصة الهامة للجمعية العامة للنظر في العمل الذي أنجزه مجلس الأمن في سنة معينة. ولذلك، تؤكد رواندا من جديد على أهمية المهمة الأساسية للجمعية العامة في أن تتاح لها فرصة للتعليق على عمل مجلس الأمن واستعراضه.

إنها عملية حيوية لضمان الشفافية والمساءلة – وسأضيف – والشرعية لمجلس الأمن. ويمكن أن تعزز العلاقة التكافلية بين الجمعية العامة ومجلس الأمن إذا ما مورست بفعالية وجدية. ولكي يتسنى ذلك، يكتسي تقديم التقرير السنوي في الوقت المناسب بالغ الأهمية لإتاحة الوقت الكافي للدول الأعضاء لدراسته وإعداد وتقديم تعليقات موضوعية عليه.

وقد أتيح التقرير الحالي لنا جميعا في ٢٢ آب/أغسطس، وهو ما لم يترك لنا وقتا كافيا للإطلاع على وثيقة تزيد على ٢٠٠ صفحة وإعداد رد فعلنا حيالها وإسهاماتنا فيها. وذلك هو الاتجاه منذ عدة سنوات الآن. ولا يضر ذلك بالدول الأعضاء فحسب بل وبمجلس الأمن نفسه الذي يمكن أن يحصل على تعليقات مفيدة. ولذلك فإن وفد بلدي يهيب بالدول الأعضاء في مجلس الأمن ورئيسة الجمعية العامة العمل معا وكفالة تقديم التقرير في الوقت المناسب وتحسين تنظيم الجلسات العامة للنظر في التقرير السنوي. ونطلب تحديدا من مجلس الأمن التقيد بما وضع من أحكام في المذكرة الرئاسية S/2017/507 لتقديم تقريره السنوي إلى الجمعية العامة في ربيع أي سنة تقويمية.

ونود أن نشدد على الحاجة إلى تحسين مضمون التقرير السنوي لنرتقي به من مجرد تقرير يستند بشكل محض إلى الأنشطة إلى تقرير يتضمن أيضا العناصر التحليلية. وبالنظر إلى الطائفة الواسعة من المواضيع الهامة التي يغطيها مجلس الأمن، من المفيد إجراء تقييم تحليلي للطريقة التي تناول بها المجلس المسائل في سنة معينة.

وفيما يتعلق بالمسائل المحددة التي يغطيها التقرير السنوي لمجلس الأمن عن عام ٢٠١٨، أود أن أتناول بعض المسائل المواضيعية الهامة بالنسبة لوفد بلدي. فيما يتعلق بمسألة تعزيز السلام والأمن في أفريقيا، أود أن أعرب عن تقدير رواندا لدعم المجلس المستمر لتعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. فقد أصبحت الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وكذلك الجماعات والآليات الاقتصادية الإقليمية وسيلة متزايدة الأهمية للتصدي لتحديات السلام والأمن المعقدة. لقد شهدنا أثر تلك الشراكات في عام ٢٠١٨ وفي وقت سابق من هذا العام.

وفي عام ٢٠١٧ وقعت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الإطار المشترك لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن الذي يضع الأساس لتعزيز التنظيم والتعاون في تحليل النزاعات والدبلوماسية الوقائية والوساطة وفي الاضطلاع بعمليات السلام وبناء السلام. وينبغي للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الاستفادة من أطر السلام الإقليمية وحشد المزيد من الدعم لعلميات ومبادرات السلام بقيادة إقليمية. وسنشجع التعاون الصادق المستمر في ذلك الاتجاه في المستقبل.

كما نحيط علما ونشيد بعمل المجلس على إبراز المسائل المتعلقة بتعزيز الأداء والمساءلة في عمليات حفظ السلام. وهذا أحد المواضيع الرئيسية لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

ونود أن نرى المجلس يركز أكثر ويشاطرنا تقييمه الصريح لأثر نقص التمويل والتمويل الذي يتعذر التنبؤ به على أداء عمليات حفظ السلام.

ونقدر أن المجلس جسد في تقريره أهمية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. إنها خطة مهمة للغاية للانتقال من اتخاذ القرارات بشكل حصري إلى اتخاذ القرارات بشكل ديمقراطي ومن عدم المساواة بين الجنسين إلى العدالة بين الجنسين ومن النزاع والعنف إلى السلام المستدام.

وتتعلق نقطتي الأخيرة تحديدا بالآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ونحيط علما بالخطوات الإيجابية من جانب المجلس في الاعتراف بعدد من شواغل الوفود فيما يتعلق بنهج الآلية للإفراج المبكر عن أشخاص أدانتهم المحاكم، بما في ذلك التوصية بأن تجد آلية حلا مناسبا مثل وضع شروط للإفراج المبكر. وستكفل تلك التدابير ألا تفقد الآلية التي استثمرنا فيها الكثير المصداقية.

وختاما، تؤكد رواندا أهمية جلسة اليوم في تنفيذ التزامات مجلس الأمن بالمساءلة والشفافية تجاه الجمعية العامة بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يعزز شرعية الولاية التي يضطلع بها بالنيابة عن جميع الأعضاء إلا عن طريق الوفاء بهذه الالتزامات بشكل جاد وفي الوقت المناسب.

السيد كيكرت (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر أعضاء مجلس الأمن على تقديم تقريره السنوي (A/73/2). كما نود أن نعرب عن تقديرنا للعمل الذي تقوم به الأمانة العامة في مجال تقديم المعلومات الإحصائية ذات الصلة وقوائم الوثائق الواردة في التقرير.

وتؤيد النمسا البيان الذي أدلى به ممثل سويسرا بالنيابة عن مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية. ونود أن نضيف الملاحظات التالية.

أولا نحيط علما بمقدمة التقرير التي تقدم لنا عرضا عاما للتطورات الرئيسية بشأن القضايا الإقليمية والمواضيعية التي نوقشت في مجلس الأمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونشجع أعضاء مجلس الأمن على الاستفادة بقدر أكبر من ذلك القسم الاستهلالي وتعزيز طابعه التحليلي.

ثانيا، شأننا شأن الوفود الأخرى، نلاحظ أيضا أن الفرع ١٤ من الجزء ١ من التقرير السنوي يقدم لمحة عامة عن التقييمات الشهرية التي أجراها الرؤساء السابقون لأعمال مجلس الأمن. ونحن مندهشون لتقديم ٥ تقارير فقط من أصل ١٢ تقريرا من هذه التقارير لعام ٢٠١٨ حتى الآن. ونشجع أعضاء مجلس الأمن على إتاحة كل تلك التقييمات الشهرية لعموم أعضاء الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن.

وكما نعلم جميعا، فإن تقديم التقرير السنوي هو التزام يجب على مجلس الأمن الوفاء به تجاه الجمعية العامة بموجب الفقرة ٣ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك فإنه أداة للمساءلة نرى أنها تستحق المناقشة الموضوعية. ونأسف لأن الجمعية عاما بعد عام تواجه موقفا يتمثل في الانتهاء من وضع التقرير السنوي وتعميمه في وقت متأخر جدا من فصل الصيف مما يقيد بشكل خطير فرصة إجراء تفاعل معقول وبناء مع الدول الأعضاء. وذلك يتجاهل النداءات المتكررة من الدول الأعضاء، بما فيها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، ويتعارض كذلك مع الالتزام الذي تعهد به مجلس الأمن نفسه في المذكرة الرئاسية ٥٠٧.

والمذكرة ٥٠٧، مثلما ذكر ممثل سنغافورة، تنص بوضوح على

”وينبغي إكمال المقدمة في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الثاني/يناير“ (S/2017/507، الفقرة ١٣٠).

و.

”حتى يتسنى للمجلس أن يناقشه ثم يعتمده في الوقت المناسب لتنظر فيه الجمعية العامة في ربيع تلك السنة التقويمية.“ (المرجع نفسه، الفقرة ١٣٢)

ويساورنا القلق حيال التأثير المحتمل لعدم الوفاء بالمواعيد النهائية ذات الصلة على حالة العلاقة بين مجلس الأمن وعموم الأعضاء في الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، نأسف للرسالة التي يوجهها ذلك بخصوص تفان مجلس الأمن تجاه تحسين أساليب عمله. وندعو أعضاء مجلس الأمن إلى التنفيذ الكامل لجميع التدابير المنصوص عليها في المذكرة الرئاسية ٥٠٧ واستكشاف سبل جديدة لجعل عمل مجلس الأمن أكثر خضوعا للمساءلة وأكثر اتساقا وشفافية. وفي ذلك السياق، نشيد بالعمل الذي قامت به الكويت كرئيس للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى في إعداد سلسلة من مشاريع المذكرات الرئاسية بشأن مختلف المواضيع المتصلة بأساليب عمل المجلس. ويحدونا الأمل في إحراز تقدم موضوعي بشأن تلك المسائل في المستقبل القريب.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): إستمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذا البند خلال هذه الجلسة. وسنستمع إلى باقي المتكلمين صباح يوم الخميس ١٢ أيلول/سبتمبر في هذه القاعة، بعد نظرنا في البنود المقررة بالفعل لتلك الجلسة.

طُلبت ممارسة حق الرد. هل لي أن أذكّر الأعضاء بأن البيانات التي يُدلى بها في إطار ممارسة حق الرد محددة في عشر دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد بوغسلافسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): بصراحة، خرجنا من مناقشة اليوم لتقرير مجلس الأمن (A/73/2) بشعور غريب. فبدلاً من الحديث عن مضمون ومحتوى الوثيقة، ركّز بعض الزملاء، وخاصة الزملاء من مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، على الجدول الزمني لإعداد التقرير. وقد كان مقررا منذ البداية أن تجري مناقشة التقرير في ٣٠ آب/أغسطس، وأجلنا المناقشة إلى اليوم بناءً على طلبهم. والآن يقولون إن تاريخ اليوم لا يناسبهم أيضًا. نحن إذًا لسنا متأكدين تمامًا مما يريدونه فعلاً. وربما القصد هو استخدام هذه الجلسات كفرصة لانتقاد مجلس الأمن؟

ونحن نقبل رغبتهم في القول إنه كان من الأفضل تقديم التقرير مسبقًا. وسنسعى للقيام بذلك. ولكن بصراحة يبدو أن ثلاثة أسابيع هي مدة أطول مما يلزم لقراءة وثيقة طولها ١٢ صفحة. ومعظم المحتوى وارد في مقدمة الوثيقة. وبقية المعلومات التي تحتوي عليها هي جميعا معلومات متاحة للجميع ويسهل العثور عليها. وأود أن أدعو الزملاء إلى اتباع نهج بناء في عملهم بشأن مواضيع مهمة مثل العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.